

أثر خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على شركات الأسمنت المساهمة السعودية

إعداد الباحثان:

[د. م. عبدالعزيز العامودي - عضو هيئة تدريس، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية]
[شروق عيفان المطيري - طالبة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية]

الملخص:

هدفت الدراسة للتعرف على أثر خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي لشركات الأسمنت المساهمة السعودية، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم قياس خصائص مجلس الإدارة بواسطة (استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، ونشاط مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة)، وتم قياس خصائص لجنة المراجعة بواسطة (حجم لجنة المراجعة، ونشاط لجنة المراجعة، واستقلالية أعضاء لجنة المراجعة)، بينما تم قياس الأداء المالي للشركات بواسطة (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وربحية السهم)، بالإضافة لوجود متغيرات ضابطة تمثلت في حجم الشركة وعمر الشركة. تكونت عينة الدراسة من (10) شركات أسمنت مساهمة للفترة (2017م- 2022م)، وتم جمع البيانات من التقارير السنوية للشركات وتحليلها إحصائيًا باستخدام برنامج SPSS. توصلت الدراسة فيما يخص خصائص مجلس الإدارة لوجود أثر معنوي إيجابي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة ونشاط مجلس الإدارة على كل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) لشركات الأسمنت، كما يوجد أثر معنوي إيجابي لنشاط مجلس الإدارة فقط على ربحية السهم (EPS). أيضًا توصلت الدراسة فيما يخص خصائص لجنة المراجعة لوجود أثر معنوي إيجابي لحجم لجنة المراجعة واستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للشركات بينما لا يوجد أثر معنوي لأي من خصائص لجنة المراجعة على ربحية السهم للشركات. أيضًا أشارت النتائج لوجود أثر معنوي لكل من حجم الشركة وعمر الشركة (المتغيرات الضابطة) على الأداء المالي لشركات الأسمنت السعودية. توصي الدراسة بأهمية الإفصاح وتعزيز الشفافية فيما يتعلق بقواعد الحوكمة للمساعدة في دراسة أوجه القصور في تطبيق متطلبات الحوكمة وأثرها على أداء الشركات، بالإضافة إلى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات في مجال الحوكمة على القطاعات الأخرى في المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، خصائص مجلس الإدارة، خصائص لجنة المراجعة، الأداء المالي.



<https://doi.org/10.62690/ijssp2313>

[The Impact of Board Characteristics and Audit Committees on the Financial Performance: An Applied Study on the Saudi Cement Corporations]

Researchers:

May Abdulaziz Alamoudi
Shrooq Aifan Almutairi

Abstract:

The study aimed to identify the impact of the characteristics of the board of directors and the characteristics of the audit committee on the financial performance of Saudi cement corporations. To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical approach was adopted. The characteristics of the board of directors were measured by several variables (board independence, board of directors meeting, and board size), and the characteristics of the audit committee were measured by several variables (audit committee size, audit committee meeting, and audit committee independence). Further, the financial performance of the cement corporations was measured by (return on assets 'ROA', return on equity 'ROE', and earnings per share 'EPS'), in addition to apply both total asset and the age of the company as control variables. The study sample consisted of (10) cement corporations for the period (2017- 2022), and the financial data were collected from corporations' annual reports and analyzed statistically using the (SPSS) program. The results regarding the characteristics of the board of directors indicated that there is a positive significant impact of both board independence and board meeting on the return on assets and the return on equity of Saudi cement corporations. There is also a positive significant impact of board meeting only on the earnings per share of Saudi cement corporations. In addition, the results regarding the characteristics of the audit committee indicated that there is a positive significant impact of both audit committee size and audit committee independence on the return on assets and the return on equity of Saudi cement corporations, while there is no significant impact of any of the audit committee characteristics on the earnings per share of Saudi cement corporations. The results also revealed that there is a significant effect of both the company size and the company age (control variables) on the financial performance of Saudi cement corporations. The study recommends the importance of disclosure and enhancing transparency of governance rules to help examine deficiencies in the application of governance requirements and their impact on corporate performance. In addition to the need to conduct more studies in the field of governance in other sectors in Saudi Arabia.

Keywords: Corporate governance, Characteristics of the board of directors, Characteristics of the audit committee, Financial performance.

1- الإطار العام للدراسة:

1.1. المقدمة:

تسعى الدول لجذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية الأمر الذي يتسم بقدر عالي من التعقيد والصعوبة خاصة مع سلسلة الانهيارات والفضائح المالية الضخمة لشركات عالمية والأزمات المتلاحقة للاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة (Azutoru et al., 2017؛ درويش، 2007)، حيث يُعد انهيار إحدى أضخم شركات التأمين في الولايات المتحدة 'American International Group, Inc' والتي كانت اللاعب الرئيسي في الأزمة المالية للفترة من 2007م-2008م أحد الأمثلة الهامة على ذلك (Financial Crisis Inquiry Report, 2011)، الأمر الذي أفضى إلى فقدان المستثمر ثقته في أنظمة المحاسبة بسبب ضعف آليات الرقابة المُطبقة في الشركات وجشع الشركات والاحتيايل غير المسبوق وسوء الإدارة التنظيمية (Azutoru et al., 2017). دفع ذلك المختصين للوقوف على مدى توفر الأنظمة اللازمة لمجابهة الفساد المالي وتقدير تلك المخاطر، كما زاد من اهتمام الشركات على المستويات المحلية والعالمية بمفهوم حوكمة الشركات كونها تُعد منهج إصلاحي وآلية عمل يُسترشد بها للتأكد من نزاهة المعاملات والتقارير المالية للشركات، وذلك من خلال وضع ضوابط وحدود تصب في الصالح العام وحماية حقوق المساهمين (هيئة السوق المالية، 2017). وتركز القوانين والأنظمة العالمية للحوكمة على تأكيد أهمية الشفافية والإفصاح، والحد من استخدام إدارات الشركات للسلطة الإدارية بما يتعارض مع مصالح المساهمين، بالإضافة إلى العمل على تفعيل دور آليات الحوكمة في الشركات والمتمثلة في مجالس الإدارة ولجان المراجعة بها، حيث تهدف مجالس الإدارة على ضمان التوازن بين تحقيق مصالح الشركة وحماية حقوق الملاك وذلك من خلال تعزيز الرقابة الداخلية على ممارسات الإدارة التنفيذية، ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات، وتحديد الأدوار والصلاحيات لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين ومختلف أصحاب المصالح (هيئة السوق المالية، 2017؛ برودي وعبداللطيف، 2016)، بينما تؤدي لجان المراجعة في الشركات دور الرقيب من خلال الإشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية والعمل كحلقة وصل بينهما، وحلقة وصل بين المراجعة الخارجية ومجالس الإدارات مع ضمان استقلالية المراجع الخارجي (أبو قرين وآخرون، 2022).

وقد أصدرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) لائحة حوكمة الشركات في عام 1999م، الأمر الذي ساهم في استرشاد الشركات، ورفع الملائمة في عرض المعاملات والمستحدثات المؤثرة على اتخاذ القرار، وكذلك تفعيل الرقابة من خلال التوصية بإنشاء لجنة المراجعة ضمن لجان مجلس الإدارة مما يعكس بدقة الأداء المالي والتنمية الاقتصادية. وخلال تسعينيات القرن الماضي اهتمت بعض دول الشرق الأوسط بنشر مفاهيم الحوكمة، وأصدرت المملكة العربية السعودية في عام 2006م لائحة الحوكمة الاسترشادية ثم صدرت اللائحة الإلزامية بعد ذلك في عام 2017م (القعيبي، 2023).

ولا يخفى أهمية الأداء المالي للشركات، حيث يُعدّ الربح الهدف الأساسي لقيام الشركات واستمراريتها، وكذلك يُعدّ من وجهة نظر الملاك والمستثمرين مقياساً لمدى نجاح الإدارة أو فشلها في إدارة الاستثمارات والمحافظة على أموالهم بما يضمن بقائها واستمراريتها (Almajali et al., 2012؛ الخطيب، 2010). وتسعى حكومة المملكة العربية السعودية لخلق بيئة مستقرة قادرة على حماية المساهمين وممتلكاتهم، من خلال تعزيز ممارسات الحوكمة المتمثلة في مجالس الإدارة ولجان المراجعة ووضع الركائز الأساسية القائمة عليها الوحدات الاقتصادية والمبادئ العادلة بهدف تحسين الأداء المالي للشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية (عطا، 2018).

2.1. مشكلة الدراسة:

أدت فضائح تهاون المدققين الخارجيين وانعدام شفافية ممارسات مجلس الإدارة إلى العديد من الانهيارات المالية لعدد من الشركات مثل شركة American International Group, Inc في الولايات المتحدة، ويُماثلها ما حدث في المملكة العربية السعودية بعد إدانة كبار المسؤولين في شركة محمد المعجل ومراجع حساباتها، الأمر الذي زاد من اهتمام مختلف الأطراف ذات العلاقة من حكومات ومساهمين ومقرضين وباحثين بإجراءات حوكمة الشركات في بيئة الأسواق على النطاقين المحلي والعالمي. ونتيجة لتزايد الاهتمام بموضوع فعالية تطبيق حوكمة الشركات التي تُمثل أحد الأساليب الحديثة لزيادة الثقة والشفافية والضبط في الشركات المساهمة مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي (الألمعي، 2018)، جاءت هذه الدراسة لمعرفة أثر خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي لشركات الأسمنت المساهمة السعودية.

وبمراجعة الأدبيات السابقة حول هذا الموضوع، تم ملاحظة قلة عدد الدراسات التي بحثت في أثر خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات في البيئة العربية بصفة عامة، وفي المملكة العربية السعودية بصفة خاصة مثل دراسة القعيبي وأحمد (2025)، ودراسة Bazhair (2022)، ودراسة الألمعي (2018). وعليه، تسعى الدراسة الحالية لسدّ هذه الفجوة في الأدب المحاسبي من خلال التركيز على دراسة أثر خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي لشركات صناعة الأسمنت المساهمة السعودية، حيث إنه- على حدّ علم الباحثين- لا يوجد دراسات مُطبقة على شركات الأسمنت المساهمة السعودية.

وبناء على ما سبق يُمكن صياغة التساؤل الرئيسي للدراسة كالتالي:

ما أثر خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي لشركات الأسمنت المساهمة السعودية؟

وينبثق منه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات الأسمنت المساهمة السعودية؟
2. ما أثر خصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي لشركات الأسمنت المساهمة السعودية؟

3.1. أهداف الدراسة:

1. معرفة أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات الأسمنت المساهمة السعودية.
2. معرفة أثر خصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي لشركات الأسمنت المساهمة السعودية.

4.1. فروض الدراسة:

- 1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات الأسمنت المساهمة السعودية.
- 2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي لشركات الأسمنت المساهمة السعودية.

5.1. أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تُعدّ هذه الدراسة إثراء للأدب المحاسبي وللمحتوى العربي في مجال الأبحاث المحاسبية حيث إنه – على حدّ علم الباحثين- هناك ندرة في الدراسات التي بحثت في أثر خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات في البيئة العربية، وفي المملكة العربية السعودية خصوصًا، وبالتالي تأمل الباحثان بأن تُساهم هذه الدراسة في سدّ الفجوة البحثية من خلال دراسة الأثر المذكور بالتطبيق على شركات الأسمنت المساهمة السعودية، مع الأمل بأن تتيح نتائج هذه الدراسة المجال أمام المزيد من الدراسات المستقبلية حول هذا الموضوع.

الأهمية العملية: تنبع أهمية الدراسة لاهتمام المختصين والمسؤولين والمستثمرين بالدور الكبير الذي تلعبه الحوكمة كونها صمام الأمان في الرقابة على الشركات، حيث تُعدّ كلاً من خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة من أهم آليات الحوكمة الرقابية التي تعمل على زيادة مستوى الشفافية والتقليل من المخاطر وحماية استثمارات المساهمين من الخسارة بسبب سوء استخدام السلطة من قبل إدارات الشركات، فكلما زادت جودة الرقابة زادت بالتبعية الموثوقية وإمكانية الاعتماد على البيانات المنشورة في القوائم المالية واستخدامها كأساس صحيح وملائم في اتخاذ مختلف القرارات من قبل مختلف الأطراف ذات المصالح. بالإضافة إلى الأهمية الكبيرة التي يحظى بها قطاع المواد الأساسية - والمتضمن شركات الأسمنت - حيث يحتلّ المرتبة الثانية في الأهمية بعد قطاع البنوك (الجهني، 2024)، ويلعب دورًا هامًا وحيويًا في إمداد القطاعات الاقتصادية الأخرى باحتياجها من المواد الخام بعد تطويرها ومعالجتها (مثل البترول، والخشب، والذهب، والزجاج) ليتم استخدامها في عملياتهم، كما وتشهد شركات صناعة الأسمنت حاليًا ذروة الزيادة في الطلب على منتجها لارتباطها المباشر بقطاع التشييد والبناء وتزايد المشاريع الضخمة المرتبطة برؤية 2030 مما جذب اهتمام المستثمرين له.

6.1. منهجية الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تمّ الاعتماد على البيانات الثانوية لتغطية الإطار النظري وذلك بالرجوع إلى الأدبيات والكتب والدوريات والمقالات العلمية المنشورة والأبحاث السابقة في موضوع الدراسة، بينما تمّ تغطية الجانب العملي بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على أثر خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي لشركات الأسمنت المساهمة السعودية.

7.1. حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تتمثل الفترة الخاضعة للدراسة في ست أعوام (2017م-2022م).
الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على شركات قطاع الأسمنت المساهمة والبالغ عددها (15).

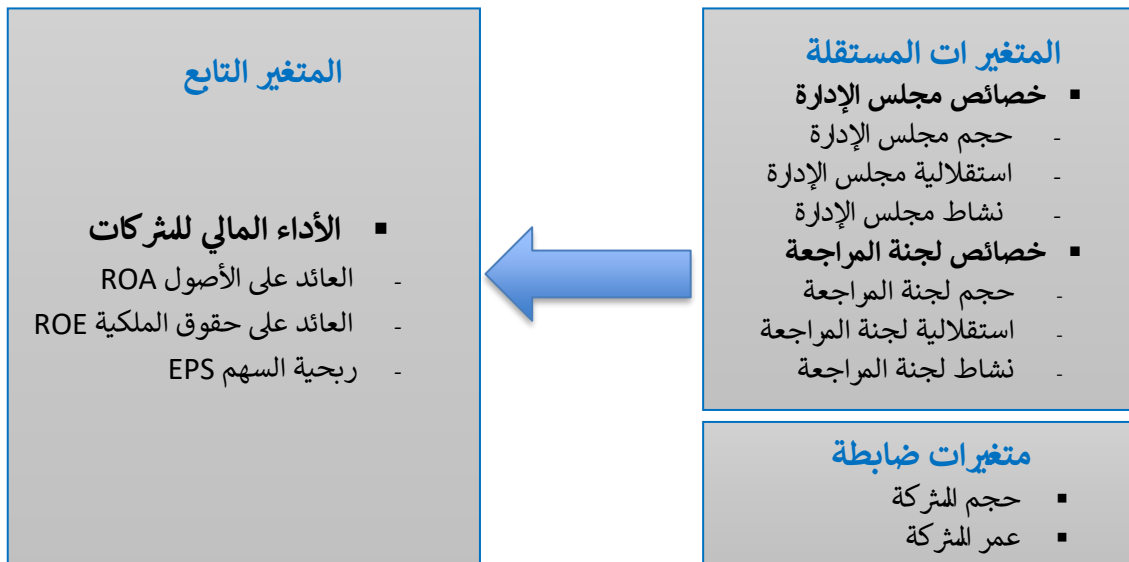
8.1. نموذج الدراسة:

المتغير المستقل:

- خصائص مجلس الإدارة وتتمثل في: حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، ونشاط مجلس الإدارة (عدد الاجتماعات).
- خصائص لجنة المراجعة وتتمثل في: حجم لجنة المراجعة، واستقلالية لجنة المراجعة، ونشاط لجنة المراجعة (عدد الاجتماعات).

المتغير التابع: الأداء المالي والمتمثل في كل من: العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وربحية السهم (EPS).

المتغيرات الضابطة: وتتمثل في حجم الشركة (إجمالي الأصول)، وعمر الشركة. ويُمكن تمثيل نموذج متغيرات الدراسة كما هو موضح بالشكل رقم (1) التالي:



الشكل رقم (1): نموذج متغيرات الدراسة

9.1. هيكل الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها والوصول لأهدافها، تم تقسيم الدراسة إلى خمسة أقسام رئيسية: اشتمل القسم الأول على الإطار العام للدراسة، وتناول القسم الثاني عرضاً لأدبيات الدراسة، بينما اشتمل القسم الثالث على الإطار النظري للدراسة، وتضمن القسم الرابع على الدراسة التطبيقية، في حين احتوى القسم الأخير على نتائج وتوصيات الدراسة ومجالات البحث المستقبلية.

2- أدبيات الدراسة:

1.2. الدراسات السابقة:

1. دراسة القعيمي وأحمد (2025):

هدفت الدراسة لمعرفة أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء شركات قطاع السلع الرأسمالية السعودية، حيث تم قياس خصائص الحوكمة بواسطة عدد من المتغيرات (حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، ونشاط لجنة المراجعة، ونسبة الملكية، وحجم الشركة)، وتم قياس أداء الشركات من خلال العائد على الأصول (ROA)، بالإضافة إلى البحث في أثر التزام الشركات بالحوكمة على العائد على الأصول، وتكونت عينة الدراسة من (10) شركات للسلع الرأسمالية في المملكة العربية السعودية للفترة (2015م-2020م)، وتم جمع البيانات من القوائم المالية للشركات وتحليلها باستخدام برنامج SPSS، وقد توصلت الدراسة لوجود أثر معنوي إيجابي لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات بينما لا يوجد أثر معنوي لبقية المتغيرات على الأداء المالي، وأيضاً يوجد أثر معنوي إيجابي لالتزام الشركات بحوكمة الشركات بعد فرضها (ممثلة بحجم مجلس الإدارة) على الأداء المالي.

2. دراسة Oshim and Igwe (2024):

هدفت الدراسة للتعرف على أثر خصائص مجلس الإدارة على أداء الشركات الاستهلاكية النيجيرية، حيث تم قياس خصائص مجلس الإدارة بواسطة عدد من المتغيرات (حجم مجلس الإدارة، واستقلال مجلس الإدارة،

اجتماعات مجلس الإدارة)، بينما تمّ قياس أداء الشركات من خلال العائد على الأصول (ROA)، وتكونت عينة الدراسة من (16) شركة للسلع الاستهلاكية المدرجة في بورصة نيجيريا للفترة (2013م-2022م)، وتمّ جمع البيانات من القوائم المالية للشركات ومن ثمّ تحليلها باستخدام نموذج الارتباط لاختبار الفرضيات، وقد توصلت الدراسة لعدم وجود علاقة معنوية بين جميع متغيرات الدراسة والعائد على الأصول (ROA) مؤكدة بذلك الحاجة إلى الجودة وليس إلى الكمية في تفاعلات مجلس الإدارة.

3. دراسة Hezabr et al. (2023):

هدفت الدراسة لتحديد أثر خصائص لجنة المراجعة على أداء شركات التأمين في عُمان، حيث تمّ قياس خصائص لجنة المراجعة بواسطة عدد من المتغيرات (حجم اللجنة، وعدد اجتماعات اللجنة، والمعرفة أو الخبرة التي يمتلكها أعضاء اللجنة، واستقلالية أعضاء اللجنة)، بينما تمّ قياس الأداء المالي للشركات بواسطة Tobin's Q، وتكونت عينة الدراسة من (11) شركة تأمين للفترة (2015م-2019م)، وتمّ جمع البيانات من القوائم المالية للشركات وتحليلها باستخدام نموذج الانحدار الخطي، وقد توصلت الدراسة لوجود أثر معنوي لكل من حجم لجنة المراجعة واستقلالية أعضاء اللجنة وخبرة أعضاء اللجنة على ربحية الشركات، حيث يتوجب على الإدارة العليا الحرص على تواجد ما يقرب من أربعة أعضاء مستقلين تمامًا بين لجان المراجعة لديها للحدّ من سيطرة إدارة الشركة، مع ضرورة امتلاكهم لخبرة مالية واسعة من أجل العمل بفعالية.

4. دراسة Bazhair (2022):

هدفت الدراسة للتعرف على أثر خصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات السعودية غير المالية، حيث تمّ قياس خصائص لجنة المراجعة بواسطة عدد من المتغيرات (حجم اللجنة، وعدد اجتماعات اللجنة، واستقلالية أعضاء اللجنة، والخبرة المالية لأعضاء اللجنة)، وتمّ قياس الأداء من خلال العائد على الأصول (ROA)، وتكونت عينة الدراسة من (100) شركة غير مالية للفترة (2010م-2019م)، وتمّ جمع البيانات من القوائم المالية للشركات وتحليلها باستخدام تقنيات بيانات اللوحة المختلفة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي سلبي لكل من حجم لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها على العائد على الأصول (ROA)، بينما يوجد أثر معنوي إيجابي لاستقلالية لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضاء اللجنة على العائد على الأصول (ROA).

5. دراسة Fariha et al. (2022):

هدفت الدراسة لتحليل أثر خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة على أداء الشركات المدرجة في بنغلاديش، حيث تمّ قياس خصائص مجلس الإدارة بواسطة عدد من المتغيرات (استقلالية مجلس الإدارة، وتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة "وجود سيدات في المجلس"، والازدواجية العائلية لأعضاء مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة)، وتمّ قياس خصائص لجنة المراجعة من خلال عدد من المتغيرات (حجم لجنة المراجعة، وهيكل لجنة المراجعة، وحرص لجنة المراجعة، واستقلالية رئيس لجنة المراجعة)، وتمّ قياس أداء الشركة من خلال العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، و Tobin's Q، وعائد السهم (EPS). وتكونت عينة الدراسة من (30) مصرفًا مدرجًا في سوق دكا للأوراق المالية للفترة (2011م-2017م)، وتمّ جمع البيانات من التقارير السنوية للشركات وتحليلها بأسلوب (OLS). توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: فيما يخص خصائص مجلس الإدارة فإنه توجد علاقة معنوية سلبية بين استقلالية مجلس الإدارة وكل من العائد على الأصول (ROA) و Tobin's Q، بينما تكون العلاقة معنوية إيجابية بينه وبين عائد السهم، أيضًا توجد علاقة معنوية سلبية بين تنوع مجلس الإدارة وكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، كما توجد

علاقة معنوية إيجابية بين حجم مجلس الإدارة والعائد على الأصول، بالإضافة إلى وجود علاقة معنوية إيجابية بين الازدواجية العائلية ومعدل العائد على الأصول بينما يكون أثرها سلبي ومعنوي على عائد السهم، كما وتوجد علاقة معنوية إيجابية لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول. أما فيما يخص خصائص لجنة المراجعة فتشير النتائج لوجود علاقة معنوية سلبية لحجم لجنة المراجعة على Tobin's Q بينما لا يوجد تأثير معنوي لها على العائد على الأصول أو العائد على حقوق الملكية أو العائد على السهم، أيضًا توجد علاقة معنوية سلبية لاستقلالية رئيس لجنة المراجعة على كل من Tobin's Q وعائد السهم.

6. دراسة Kanakriyah (2021):

هدفت الدراسة للتعرف على أثر خصائص مجلس الإدارة على أداء الشركات الصناعية والشركات الخدمية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وتكونت عينة الدراسة من (85) شركة صناعية وخدمية خلال الفترة (2015م-2019م)، حيث تم قياس الأداء المالي للشركات بواسطة مؤشري العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، كما تم قياس خصائص مجلس الإدارة من خلال مجموعة من المتغيرات (الملكية الإدارية، وازدواجية الرئيس التنفيذي، واستقلال مجلس الإدارة، والتنوع بين الجنسين، وتنوع الجنسية، ومستوى التعليم العالي، واجتماعات مجلس الإدارة، وحجم المجلس)، بالإضافة إلى استخدام حجم الشركة وعمر الشركة كمتغيرات ضابطة، وتم جمع البيانات من القوائم المالية للشركات وتحليلها إحصائيًا باستخدام السلاسل الزمنية (Panel Date) وطريقة الارتداد الخطي المتعدد، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي إيجابي لكل من الملكية الإدارية، وازدواجية الرئيس التنفيذي، واستقلال مجلس الإدارة، والتنوع بين الجنسين، وتنوع الجنسية، واجتماعات مجلس الإدارة، وحجم المجلس، وحجم الشركة على الأداء المالي للشركات، بينما يوجد أثر معنوي سلبي لكل من عمر الشركة والمستوى التعليمي على الأداء المالي للشركات الصناعية والخدمية الأردنية.

7. دراسة Abeygunasekera et al. (2021):

هدفت الدراسة للتعرف على أثر خصائص لجنة المراجعة على أداء الشركات المدرجة في سوق سريلانكا للأوراق المالية، حيث تم قياس خصائص لجنة المراجعة من خلال مجموعة من المتغيرات (حجم لجنة المراجعة، واستقلالية لجنة المراجعة، والخبرة المالية للجنة المراجعة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة)، بينما تم قياس أداء الشركات بالعائد على الأصول (ROA)، وتكونت عينة الدراسة من (196) شركة خلال الفترة (2014م-2018م)، وتم جمع البيانات وتحليلها إحصائيًا باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية، وقد توصلت الدراسة لوجود أثر معنوي إيجابي لكل من حجم لجنة المراجعة، والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات، بينما لا توجد علاقة معنوية بين استقلالية أعضاء لجنة المراجعة والأداء المالي للشركات.

8. دراسة Molla et al. (2021):

هدفت الدراسة للتعرف على العلاقة بين تنوع أعضاء مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات الماليزية مع التركيز على دراسة تأثير ممارسات الاستدامة للشركات على العلاقة بين تنوع أعضاء مجلس الإدارة والأداء المالي، وتكونت عينة الدراسة من (104) شركة مدرجة في سوق ماليزيا للأوراق المالية للفترة (2015م-2017م)، وجرى قياس تنوع أعضاء مجلس الإدارة من خلال مؤشر Blau، وتم قياس الأداء المالي للشركات بواسطة Tobin's Q، كما تم استخدام تحليل المحتوى لقياس ممارسات الاستدامة لشركات العينة، وكذلك استخدمت الدراسة متغيرات ضابطة تمثلت في (حجم مجلس الإدارة، وحجم الشركة، والرافعة المالية)، ومن ثم تم تحليل البيانات إحصائيًا

باستخدام نموذج PCSE بواسطة برنامج التحليل الإحصائي STATA، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي إيجابي لتنوع أعضاء مجلس الإدارة (المستقلين وغير المستقلين) على الأداء المالي للشركات، كما تتوسط ممارسات الاستدامة معنوياً العلاقة بين تنوع أعضاء مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات.

9. دراسة (Mustapha et al. 2019):

هدفت الدراسة للتعرف على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والأداء المالي للبنوك النيجيرية، وتكونت عينة الدراسة من (15) مصرفاً مدرجاً في بورصة نيجيريا للفترة (2013م-2015م)، وتمّ قياس خصائص مجلس الإدارة بواسطة عدد من المتغيرات (استقلالية مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات المجلس، والتنوع بين الجنسين)، بينما تمّ قياس الأداء المالي للبنوك بواسطة العائد على الأصول (ROA)، وتمّ جمع البيانات من التقارير السنوية وتحليلها إحصائياً باستخدام نموذج الأثر العشوائي، وقد توصلت الدراسة لوجود علاقة معنوية سلبية لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك ممثلاً بالعائد على الأصول، بينما لا توجد علاقة معنوية بين كل من استقلالية مجلس الإدارة والتنوع في جنس أعضاء مجلس الإدارة وبين الأداء المالي للبنوك.

10. دراسة (Zraiq and Fadzil 2018):

هدفت الدراسة للتعرف على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وأداء الشركات الصناعية والخدمية الأردنية، حيث تمّ قياس خصائص لجنة المراجعة من خلال مجموعة من المتغيرات (حجم لجنة المراجعة، وعدد اجتماعات اللجنة)، بينما تمّ قياس الأداء المالي للشركات بواسطة كل من العائد على الأصول (ROA) وربحية السهم (EPS)، وتكونت عينة الدراسة من (228) شركة صناعية وخدمية لعامي 2015م و2016م، حيث جرى جمع البيانات من القوائم المالية للشركات وتحليلها إحصائياً باستخدام نموذج الانحدار (OLS)، وقد توصلت الدراسة لوجود علاقة معنوية إيجابية بين حجم لجنة المراجعة وربحية السهم (EPS)، بينما لا توجد علاقة معنوية بين حجم لجنة المراجعة والعائد على الأصول (ROA)، أيضاً توجد علاقة معنوية إيجابية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة والعائد على الأصول (ROA)، بينما لا توجد علاقة معنوية بينه وبين ربحية السهم (EPS).

11. دراسة (Qadorah and Fadzil 2018):

هدفت الدراسة للتعرف على أثر خصائص مجلس الإدارة على أداء الشركات الأردنية، حيث تمّ قياس خصائص مجلس الإدارة من خلال مجموعة من المتغيرات (استقلالية مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة)، وتمّ قياس أداء الشركات من خلال العائد على الأصول (ROA)، وتكونت عينة الدراسة من (64) شركة صناعية مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية لعام 2013م، وتمّ جمع البيانات من القوائم المالية للشركات ومن ثمّ تحليلها إحصائياً باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وقد توصلت الدراسة لوجود أثر معنوي إيجابي لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات، بينما لا يوجد أثر معنوي لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات.

2.2. التعليق على الدراسات السابقة:

عند استعراض الدراسات السابقة وجدت الباحثتان أن معظمها قد بحثت في العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة أو خصائص لجنة المراجعة أو كليهما معاً وأثرها على الأداء المالي للشركات باختلاف المؤشرات المستخدمة لقياس الأداء المالي ما بين العائد على الأصول (ROA) وربحية السهم (EPS) والعائد على حقوق الملكية (ROE) و Q'Tobin، وكذلك اختلاف متغيرات خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة المستخدمة في كل

دراسة على حده، وكذلك اختلاف عدد مؤشرات الأداء المالي المستخدمة في كل دراسة، بالإضافة إلى الاختلاف في القطاعات الاقتصادية محل التطبيق في كل دراسة.

تمتاز الدراسة الحالية بأنها تسعى لتكون مكتملة للدراسات السابقة التي أشارت إلى ضرورة إجراء المزيد من البحوث والتقصي حول أثر خصائص الحوكمة على الأداء المالي في المملكة العربية السعودية مثل دراسة (Bazhair, 2022)، كذلك تمتاز بمجال التطبيق حيث سُنطبق على شركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية والتي لم تحظ بالاهتمام الكافي في البحث في البيئة العربية، وفي المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، فبالرغم من وجود عدد محدود من الدراسات التي طُبقت في المملكة العربية السعودية (القعيبي وأحمد، 2025؛ Bazhair، 2022؛ الألمي، 2018)، إلا أنه - على حد علم الباحثين- لا يوجد دراسات طُبقت على شركات صناعة الأسمت المساهمة خاصة فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة والمتمثلة في خصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، ونشاط مجلس الإدارة) وخصائص لجنة المراجعة (حجم لجنة المراجعة، واستقلالية لجنة المراجعة، ونشاط لجنة المراجعة)، والأداء المالي (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وربحية السهم). أيضًا تميزت الدراسة الحالية بالفترة الزمنية التي تغطيها (2017م-2022م) والتي شهدت أحداثًا مهمة على صعيد الاقتصاد المحلي كاندماج السوق المالية السعودية إلى مؤشرات الأسواق الناشئة في عام 2021م مثل Russell FTSE وMSCI (هيئة السوق المالية، 2021).

3. الإطار النظري:

1.3. حوكمة الشركات:

1.1.3. الحوكمة:

برز مفهوم حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة كآلية للتنمية الاقتصادية، حيث حظيت باهتمام كبير لاسيما من جانب السلطات الإشرافية والرقابية، وذلك بسبب أوجه القصور التي تخللت القوانين والتشريعات التي تحكم الأعمال والأنشطة التجارية والتي أدت إلى إفلاس وإعسار العديد من الشركات الكبرى مما أثر سلبيًا على الآلاف من المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال (Alduais et al., 2023).

وشكّل تقرير كادبوري الشهير Cadbury Report بداية بلورة لمفهوم الحوكمة والذي عرّفها بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات والسيطرة عليها، ويوضح هذا التقرير واجبات الحوكمة التي تقع على عاتق مجلس الإدارة الذي يعينه المساهمون لضمان وجود هيكل حوكمة سليم، حيث تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة تحديد الأهداف الإستراتيجية للشركة، والإشراف على إدارة الأعمال، وتقديم التقارير إلى الملاك والمساهمين حول نتائج إدارتهم لاستثماراتهم (Bajaher, 2019).

كما وعرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الحوكمة بأنها العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، والتي تنطوي على تحديد وسائل تحقيق الأهداف ومراقبة الأداء (Alduais et al., 2023).

وعرّفت هيئة السوق المالية السعودية حوكمة الشركات بأنها "قواعد لقيادة الشركة وتوجيهها تشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع قواعد وإجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصادقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال" (هيئة السوق المالية، 2017، ص 6).

وعليه، يتّضح أن الهدف الرئيسي من حوكمة الشركات هو توجيه الشركات لتطبيق القواعد واللوائح والممارسات الخاصة التي تفرضها سلطات سوق رأس المال، وبالتالي فهي تزيد من موثوقية وشفافية الشركات مما يؤدي إلى زيادة مستوى ثقة المستثمرين والمساهمين في السوق (Boshnak et al., 2023).

2.1.3. آليات حوكمة الشركات:

يتأثر التطبيق السليم لقواعد الحوكمة بعدد من الأطراف المسؤولة يتم من خلالها مدى نجاح أو فشل تطبيق تلك القواعد يتمثلوا في كل من: مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، وحملة الأسهم (الملاك)، والمدراء التنفيذيين، وأصحاب المصالح، والمدقق الداخلي، والمدقق الخارجي (الألمعي، 2018). وقد أشار الألمعي (2018) إلى تعدد آليات حوكمة الشركات وصعوبة حصرها في دراسة واحدة بشكل كامل، إلا أن أبرزها تتمثل في خصائص مجلس الإدارة (حجم المجلس "عدد الأعضاء"، ونشاط المجلس "عدد اجتماعات المجلس"، واستقلالية أعضاء المجلس)، وخصائص لجنة المراجعة (حجم اللجنة "عدد الأعضاء"، ونشاط اللجنة "عدد اجتماعات اللجنة"، استقلالية أعضاء اللجنة).

1.2.1.3. مجلس الإدارة:

يتمثل الهدف الأساسي لتكوين مجلس الإدارة في الشركات في تحقيق الأداء المالي الأمثل من خلال حماية وتعظيم ثروات الملاك والمساهمين، ويُعدّ أحد أهم الآليات التي تُشرف وتراقب على عمل الإدارات (أبو قرين وآخرون، 2022)، كما وتتضمن أهداف مجلس الإدارة تطبيق أنظمة الحوكمة والارتقاء بها، وتفعيل الرقابة الداخلية والالتزام بالمعايير والأنظمة، ووضع الأهداف والخطط الاستراتيجية، وتقييم المخاطر المحتملة، حيث يُعد مجلس الإدارة السلطة الأعلى المُفوضّة كوكيل من قبل الملاك والمساهمين في مراقبة الإدارة العليا وتقييم أدائها (الألمعي، 2018). ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه مجالس الإدارة كآلية أساسية للحوكمة في الشركات، فقد فرضت حكومة المملكة العربية السعودية على الشركات المساهمة تشكيل مجلس إدارة مع تحديد خصائصه واللجان المنبثقة عنه، وكذلك تركيبة ومؤهلات أعضائه، وواجبات المجلس ومسؤولياته (هيئة السوق المالية، 2017). كما ترتبط فعالية نتائج ممارسات مجلس الإدارة بعدد من العوامل التي تشمل كل من حجم مجلس الإدارة، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، والتنوع بين أعضاء مجلس الإدارة، وتُعتبر هذه الخصائص ذات تأثير محتمل في نجاح الشركات أو فشلها (Kanakriyah, 2021).

1- حجم مجلس الإدارة:

يُشكل حجم مجلس الإدارة جزء هام ومؤثر في تطبيق قواعد حوكمة الشركات، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الدراسات في حجم مجلس الإدارة الأمثل، حيث يُمكن ملاحظة وجود اتجاهين بهذا الخصوص: يميل الأول إلى المجالس التي تضم عدداً كبيراً من الأعضاء بين صفوفها، بينما يميل الاتجاه الآخر إلى مجالس الإدارة ذات العدد المحدود والقليل من الأعضاء (الشاهد والكردي، 2017)، ففي حالة تضمين مجالس الإدارة لعدد كبير من الأعضاء فإن عملية اتخاذ القرارات تأخذ شكلاً أبطأ وقد تستغرق وقت أطول بسبب صعوبات التفاوض والتنسيق، وفي المقابل ستكون مخاطر هذه القرارات أقل بسبب قدرة المجالس على اتخاذ قرارات مدروسة (Kufu and Shtembari, 2023)، كما سينتج عن مجالس الإدارة الكبيرة قدرًا أكبر من المعلومات (Ghasemi and AbRazak, 2016)، وكذلك تمتاز بحصولها على الإمكانيات التي تتيح توفير الوقت والجهد للإشراف والرقابة على الإدارة العليا (الشاهد والكردي، 2017). في المقابل، تمتاز مجالس الإدارة التي تضم عدداً أقل من الأعضاء بسرعة التجاوب والقضاء على صعوبات التواصل (Kufu and Shtembari, 2023)، وسهولة اتخاذ القرار (الشاهد

والكردي، 2017)، إلا أنها قد تواجه مخاطر عديدة عند اتخاذ القرارات بسبب ضعف المعرفة الفكرية (Boussenna, 2020)، وسهولة السيطرة عليه. ووفقاً لدراسة (Htay, 2011) فإنه لا يُمكن القول إن الحل يكمن في مجالس الإدارة متوسطة العدد من الأعضاء بسبب ميلهم للقرارات غير الفعالة والأكثر خطورة، وصعوبة التكيف مع المواقف الجديدة، مع عدم إغفال التأثير السلبي لعملية تغيير أعضاء مجلس الإدارة، ودخول أعضاء جدد على كيفية عمل المجلس، باعتبارها عملية اجتماعية مدمرة للوقت والجهد. بالتالي، فإنه لا بد من تحقيق التوازن والملاءمة في حجم مجلس الإدارة بحيث لا يكون كبيراً لدرجة تُعيقه عن اتخاذ قرارات صحيحة وأداء عمله بفعالية، ولا صغيراً لدرجة لا تتيح له الاضطلاع بالمسؤوليات المنوطة به على نحو جيد (بهنساوي، 1994).

وفي هذا الصدد، تمثل وزارة التجارة بالمملكة العربية السعودية المصدر الرئيسي لأنظمة الشركات والمعايير المتعلقة بمجلس الإدارة، حيث قيّدت عدد أعضاء مجلس الإدارة بأن لا يقلّ عددهم في الشركات المساهمة العامة عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد بحدّ أقصى عن أحد عشر عضواً، وذلك من خلال ترشيح الجمعية العامة العادية، كما ويحقّ للمساهم ترشيح نفسه أو ترشيح عضواً آخر وذلك في حدود نسبة ملكيته في رأس المال (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2015).

2- استقلالية مجلس الإدارة:

تُقاس استقلالية أعضاء مجلس الإدارة من خلال نسبة المديرين الخارجيين غير التنفيذيين مقارنة بمجلس أعضاء المجلس، ويُعدّ وجودهم ضروري من وجهة نظر المساهمين الذين يعتقدون أن تمتع بعض أعضاء المجلس بالاستقلالية يزيد من كفاءة قرارات مجلس الإدارة ويحدّ من سلوكيات المديرين غير الرشيدة، وذلك بالإضافة إلى الخبرات المتنوعة التي يتمتع بها العضو المستقل (عبد الرحيم، 2019)، حيث أشارت بعض الدراسات إلى وجود أثر إيجابي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على أداء الشركات (Molla et al., 2021; Albawwat et al., 2018; Qadorah and Fadzil, 2020)، وفي المقابل توصل البعض الآخر لوجود أثر سلبي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي (Fariha et al., 2022; Mustapha et al., 2020؛ برودي ومصيطفي، 2016)، بالإضافة إلى أن أحد أهم عيوب المدراء الخارجيين يكمن في عجزهم عن فهم نشاط ومعلومات الشركة بسبب تردّد الإدارة في مشاركتهم أجزاء معينة من العمل (Harris and Raviv, 2005).

توضح الأنظمة بالمملكة العربية السعودية أهمية الحفاظ على درجة الاستقلالية اللازمة وذلك من خلال تكوين مجلس إدارة يضمّ عضوين مستقلين أو ثلث أعضاء المجلس أيهما أكثر (هيئة السوق المالية، 2017).

3- اجتماعات مجلس الإدارة:

يُعدّ نشاط مجلس الإدارة (عدد الاجتماعات) عامل هام في تحديد مستوى أداء الشركات، وذلك من خلال خلق الانضباط واتخاذ القرارات في الوقت المناسب والقدرة على الرقابة، حيث يُساهم اجتماع واحد على الأقل كل ربع سنة في الارتقاء بمستويات الرقابة والتدقيق والاطلاع بالشكل الكافي على أنشطة المنظمة، مما يسهل من اتخاذ القرارات الإستراتيجية الرشيدة (Eluyela, 2018)، وفي الإطار ذاته يتمّ قياس فعالية مهام مجلس الإدارة من خلال الإنجاز، وبناء على قيام أعضاء مجلس الإدارة بأدوارهم بكفاءة وليس بتكرار الاجتماعات، حيث إن زيادة عدد الاجتماعات قد تفسّر بضعف فعالية أنظمة الرقابة لدى الشركة أو عدم اكتمالها الأمر الذي يُعيق ممارسات الإدارة التنفيذية ويعكس نتائج سلبية على الأداء (خميس، 2023)، وقد توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وأداء الشركات (Fariha et al., 2022; Kanakriyah, 2021)، وفي المقابل توصل البعض الآخر لوجود أثر سلبي لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات (Oshim and Igwe, 2024؛ Mustapha et al, 2020).

في هذا السياق، اشترطت هيئة السوق المالية السعودية ألا تقل عدد الاجتماعات المطلوبة من مجلس إدارة الشركات المساهمة العامة في المملكة عن اجتماع واحد كل ثلاث أشهر بمعدل أربع اجتماعات على الأقل سنويًا (هيئة السوق المالية، 2017).

4- التنوع بين أعضاء مجلس الإدارة:

هناك مفهومان للتعبير عن التنوع بين أعضاء مجلس الإدارة: الأول يُشير إلى التنوع الذي يُمكن ملاحظته، مثل العمر والجنس والعرق والخلفية الثقافية والمؤهلات ومستوى التعليم، بينما يُشير المفهوم الثاني إلى التنوع غير الملموس والذي يُمكن الشعور به، مثل تجربة الحياة والسلوك الشخصي ووجهات النظر، وبالتالي فإنه لا يوجد تعريف دقيق أو محدد لمفهوم التنوع (Kanakriyah, 2021)، وبالرجوع للدراسات التي تهتم بدراسة تأثير جنس أعضاء مجلس الإدارة، أشارت نتائج تحليل دراسة (Taljaard et al., 2015) إلى أن الشركات التي تضم عددًا أكبر من النساء في مجالس إدارتها تفوقت على الشركات التي لديها عدد أقل من النساء، على عكس نتائج دراسة Darmadi (2011) التي وجدت تأثيرًا سلبيًا لارتفاع عدد النساء ضمن مجلس الإدارة على أداء الشركات. وكما هو الحال مع نتائج اختبارات التنوع بين الجنسين، أظهرت الدراسات مثل دراسة (Taljaard et al., 2015) أن عامل العمر يُساهم في أداء الشركات أكثر من الجنس، حيث كانت نتائج الأداء سلبية مع ارتفاع متوسط أعمار أعضاء مجلس الإدارة، على عكس نتائج دراسة Darmadi (2011) والتي ربطت النتائج الإيجابية لأداء الشركات بارتباطها بكون أعضاء مجلس إدارتها متوسطي الأعمار وهم أكثر ابتكارًا واستعدادًا لتحمل المخاطر، وكذلك أكثر قدرة على المنافسة.

2.2.1.3. لجنة المراجعة:

أوجدت الحوكمة تغييرات كبيرة في بيئات الأعمال بشكل عام، وفي مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل خاص، مما نتج عنها زيادة الاهتمام بدور لجان المراجعة مؤخرًا كونها تُمثل أداة حوكمة الشركات التي تلعب دورًا حاسمًا في حلّ المشكلات الناجمة عن تضارب المصالح بين الشركات والمساهمين (Mardessi, 2021)، وتساهم لجان المراجعة في ضمان مصداقية جودة التقارير المالية، وخفض نسبة تضارب المصالح من خلال الشفافية وضمن الدقة، بالإضافة إلى إصدار تقارير مالية تتصف بالمصداقية والنزاهة (Qeshta et al., 2021)، وبناء على ذلك تكمن أهمية لجان المراجعة من خلال الاندماج وزيادة الأدوار الممنوحة للجنة لتشمل التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر والامتثال، وإعداد التقارير المالية، بالإضافة إلى التدخل عند حدوث الصراع بين الإدارة التنفيذية والمدقق الخارجي بشأن مسائل التقارير المالية (Zraiq and Fadzil, 2018). ويتأثر عمل لجان المراجعة بعدد من العوامل منها حجم اللجنة، واستقلالية أعضاء اللجنة، ونشاط اللجنة (عدد الاجتماعات)، وخبرة أعضاء اللجنة والتي تؤثر بشكل كبير على أداء الشركات (Hezabr et al., 2023).

1- حجم لجنة المراجعة:

يشكل حجم لجنة المراجعة جزء هام لقياس جودة الرقابة الداخلية للشركات، ومع ذلك، فقد وثقت النتائج التجريبية آراء متنوعة فيما يتعلق بتأثير حجم لجنة التدقيق على أداء الشركات (Bazhair, 2022)، حيث تؤكد دراسة (Abeygunasekera et al., 2021) أنه مع زيادة حجم لجنة المراجعة تصبح اللجنة أكثر فعالية بسبب جلب المزيد من المعرفة والخبرات المتنوعة إلى الاجتماعات مما يعني ضمناً حوكمة أفضل تؤدي إلى أداء أفضل، بالإضافة إلى أن لجنة المراجعة الأكبر من المرجح أن تقوم بتدقيق عمليات أكبر عند إعداد التقارير المالية للشركات، وبالتالي لديها فرص أكبر للتخفيف من الاحتيال المالي (Al-ahdal and Hashim, 2022)، وعلى النقيض من

ذلك هناك حجج مستمرة مفادها أن وجود لجنة مراجعة أكبر يؤدي إلى نتائج عكسية على أداء الشركات حيث إن الحجم الأصغر للجنة المراجعة يميل إلى أن يكون أكثر فعالية في مراقبة التقارير المالية للشركات لوجود علاقة سلبية بين حجم لجنة المراجعة والأداء المالي (Bazhair, 2022; Fariha et al., 2022). وفي هذا السياق، قيدت معايير حوكمة الشركات السعودية حجم لجان المراجعة في الشركات المساهمة بأن تتراوح بين ثلاث أعضاء على الأقل وخمس أعضاء كحد أقصى (هيئة السوق المالية، 2017).

2- استقلالية لجنة المراجعة:

هناك احتمال وارد بأن ترتبط استقلالية عضو لجنة المراجعة بالكشف عن مشاكل الرقابة الداخلية للشركة نتيجة لتوفر الحافز الذي يدفعه لتجاهل المشاكل المحتملة بشأن الضوابط الداخلية للشركة (Zhang and Zhou, 2007)، فقد أشارت نتائج عدد من الدراسات (Bazhair, 2022; Abeygunasekera et al, 2021; Yunos et al., 2014; Arslan et al., 2014) إلى التأثير الإيجابي لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات، بينما توصلت دراسة (Hwang Lin and, 2010) إلى وجود أثر سلبي لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على أداء الشركات. ومن الجدير بالذكر أن أنظمة الحوكمة السعودية تشترط أن يكون بين أعضاء اللجنة عضوًا واحدًا مستقلًا على الأقل بشرط عدم انضمام أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة (هيئة السوق المالية، 2017).

3- اجتماعات لجنة المراجعة:

يرمز عدد اجتماعات لجنة المراجعة إلى مستوى أنشطة التدقيق والتي تُعدّ عامل هام للرقابة الفعّالة (Hassan, 2022)، حيث أوضحت دراسة (Maraghni and Nekhili, 2014) أن اجتهادات وكفاءة أعضاء اللجنة يتمّ تفعيلها من خلال التكرار والحضور للاجتماعات، حيث تُساعد الاجتماعات المتكررة في توفير المعلومات المالية في الوقت المناسب للمستثمرين، وفي المقابل كسفت بعض الدراسات (Bazhair, 2022; Hasan et al., 2022; Ben Barka and Legendre, 2017) عن وجود علاقة سلبية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة والأداء المالي للشركات مما يعني أن الاجتماعات المنتظمة قد لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين أداء الشركات.

وفي هذا السياق، اشترطت أنظمة الحوكمة في المملكة العربية السعودية ألا تقل عدد اجتماعات لجنة المراجعة عن أربع اجتماعات خلال السنة المالية (هيئة السوق المالية، 2017).

4- خبرة أعضاء لجنة المراجعة:

أكدت لجنة الأوراق المالية والبورصة (SEC) أن الخبرة المالية في لجان المراجعة من شأنها أن تعزز من فعالية اللجنة في القيام بمسؤوليات الرقابة المالية (SEC, 1999)، حيث إن وجود أعضاء لجنة المراجعة من ذوي الخبرة يقلل من التقارير المالية الخاطئة ويعزز مراقبة الجودة مع أهمية إجراء تقييم دوري للتأكد من كفاءة الأعضاء الحاليين لأداء مسؤولياتهم بفعالية (Maina and Oluoch, 2018)، وعلى الرغم من أن المهام الرقابية وواجبات لجان المراجعة واضحة ومعترف بها، إلا أن العديد من اللجان لم تتمكن من أداء مهامها الرئيسية بسبب نقص المعرفة والخبرة المطلوبة (Hundal, 2013)، وفي هذا السياق توصلت بعض الدراسات لوجود علاقة إيجابية بين خبرة أعضاء لجنة المراجعة وأثرها على الأداء المالي (Al Lawati and Hussainey, 2021; Hamdan, 2012)، ومع ذلك كشفت نتائج بعض الدراسات أن خبرة لجنة المراجعة قد لا تكون دائمًا

ضمن العوامل المساهمة في تحسين الأداء المالي للشركات (Qeshta et al., 2021; Wibawaningsih and (Surbakti, 2020).

2.3. الأداء المالي للشركات:

1.2.3. الأداء المالي:

يُعد مفهوم الأداء المالي مفهومًا صعبًا من حيث التعريف أو القياس الكمي، وهو مصطلح يُستخدم لوصف مدى صحة الشركة ماليًا ومدى فعالية الأعمال التجارية في تحقيق الأرباح ورفع قيمة استثمارات المساهمين خلال إطار زمني معين، كما وتُعدّ نتائج الأداء المالي ذو أهمية بالغة في عملية صنع القرار من قبل الدائنين والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين حيث يُمكن لهذه النتائج أن تصف الآفاق المستقبلية للشركة ونموها وإمكانات تطويرها (Alhawamdeh et al., 2024). ويرى آخرون بأن الأداء المالي هو الحالة المالية التي تتأثر بعملية صنع القرار في الإدارة المالية (Munandar et al., 2023)، ويصف Burca and Batrinca (2014) الأداء المالي بأنه نتائج النشاط والمقياس المناسب الذي تمّ اختياره لتقييم أداء الشركة والمُتمثل فيما تمّ تحقيقه في ظروف محددة خلال فترة زمنية معينة. وأيضًا عرّف شوشة (2014) الأداء المالي بأنه عبارة عن مؤشرات رقمية مالية أو نسب أو علاقات بين العناصر المالية تبين وضع الشركة المالي وقيمة ما تحققه من أرباح أو زيادة في الإيرادات عن التكاليف، ويكمن الهدف الأساسي من قياس الإنجاز في الحصول على معلومات ذات أهمية تتعلق بتدفق الأموال واستخدامها بفعالية وكفاءة حيث لا يخفى دور المعلومات في تحفيز المدراء لاتخاذ قرارات رشيدة (Batchimeg, 2017). وقد ظهرت العديد من مقاييس الأداء المالي والتي توضح نقاط القوة والضعف للأداء المالي للشركات (Satriyo et al., 2016)، وفي الغالب يمكن حصر مقاييس الأداء المالي في خمس مجموعات تتمثل في نسب السيولة، ونسب الربحية، ونسب المديونية، ونسب قياس كفاءة التشغيل، ونسب السوق. وسيتم التركيز في هذه الدراسة على مقاييس الربحية كأساس لتقييم الأداء المالي.

2.2.3. الربحية:

وتُعرف بأنها وكيل الأداء المالي، وأهم الأهداف الرئيسية لإدارة الشركات (Burca and Batrinca, 2014)، وأحد أولويات أي نشاط استثماري (الشيخ، 2008)، وتُعدّ مقياسًا لإيضاح مدى جودة أداء الإدارة في اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل، ومدى فعالية الإدارة في توليد الأرباح من الأصول واستثمارات المساهمين (Jajuli and Haryadi, 2023; Satriyo et al., 2016)، وبالتالي تُعتبر نسب الربحية محط اهتمام أصحاب المصالح الذين تربطهم مصالح اقتصادية باستمرارية الشركة على المدى الطويل (Batchimeg, 2017). وتشمل مقاييس الربحية على العديد من النسب وأهمها:

- **العائد على الأصول (Return On Asset- ROA):** وهي نسبة الدخل إلى إجمالي الأصول، ويقاس ذلك قدرة إدارة الشركة على توليد الدخل عن طريق استغلال أصول الشركة الموجودة تحت تصرفهم. وبعبارة أخرى فإنه يوضح كفاءة إدارة أصول الشركة في تحقيق صافي الدخل من جميع موارد الشركة، ويُشير ارتفاع العائد على الأصول إلى ارتفاع مستوى كفاءة الشركة في استخدام مواردها (Jajuli et al., 2023).

- **العائد على حقوق الملكية (Return On Equity- ROE):** وهي نسبة مالية تشير إلى مقدار الربح الذي حققته الشركة مقارنة بالمبلغ الإجمالي من حقوق المساهمين المستثمرة أو الموجودة في الميزانية العمومية. وتمثل هذه

النسبة تطلعات المساهمين للعائد على استثماراتهم، فكلما كان العائد على حقوق المساهمين أفضل كلما كان أداء الإدارة أكثر فعالية في استغلال رأس مال المساهمين (Ongore and Kusa, 2013).

- هامش صافي الربح (**Net Profit margin- NPM**): وهي نسبة توضح مقدار الأرباح المتولدة في مستويات مختلفة من المبيعات حيث يتم تقييم قدرة الشركة على خفض التكاليف (مقياس للكفاءة) وتحقيق أرباح عالية بسعر محدد في مستوى معين من المبيعات (Umar et al., 2021).

- العائد على رأس المال المستثمر (**Return on Invested Capital- ROIC**): وهي نسبة تستخدم لمعرفة مدى كفاءة استخدام وتخصيص رأس المال بالإضافة لقياس كفاءة تنسيق أعمال الإدارة حيث إن ارتفاع نسبة عائد رأس المال المستثمر تعني فعالية نشاط الاستثمار (Le and Le, 2023).

- صافي ربح السهم (**Earnings Per Share- EPS**): وهي نسبة مالية تقيس مدى نجاح الشركة في تحقيق الأرباح للمساهمين حيث إن معرفة قيمة ربحية السهم تمكن المستثمر من تقدير مقدار الربح الذي سيحصل عليه. ويشير انخفاض ربحية السهم إلى انخفاض وسوء أداء الشركة (Anton et al., 2023).

3.3. العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي للشركات:

يميل الأكاديميون والمنظمون والحكومات إلى التركيز على حوكمة الشركات في ذروة الأزمات المالية بشكل أكبر؛ وذلك من أجل تعزيز الشفافية والأسواق الفعالة وزيادة ثقة المستثمرين حيث تمثل حوكمة الشركات النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات والسيطرة عليها (Amba, 2014)، وتتكون حوكمة الشركات من بُعدي الاتجاه والسيطرة؛ حيث يؤكد الجانب الاتجاعي على مسؤولية مجلس الإدارة في الاهتمام بالقرارات الاستراتيجية والتخطيط من أجل تعزيز الأداء واستدامة الشركة، بينما يؤكد الجانب التحكيمي على مسؤولية مجلس الإدارة في الإشراف على الإدارة التنفيذية لتنفيذ الخطط والاستراتيجيات (Lai and Choi, 2014). ومن هذا المنطلق، يتضح أن دور حوكمة الشركات لا غنى عنه لأداء الشركة؛ نتيجة لميل المدراء وبعض أصحاب المصلحة الآخرين إلى الانخراط في ممارسات غير أخلاقية قد تؤثر على حقوق أصحاب المصلحة "الأقل اطلاعاً" في الشركات، وتشمل هذه الممارسات التلاعب بالبيانات المالية لإعطاء انطباع غير صحيح عن الصحة المالية للمنظمة لمتلقي هذه التقارير (Adekunle and Aghedo, 2014)، ويُنظر إلى حوكمة الشركات في عالم الأعمال اليوم على أنها أموال، وبالتالي فإن الشركات التي ترتقي بمستويات تعليم موظفيها ممارسات حوكمة الشركات الجيدة ينتهي بها الأمر بأداء عالٍ (Dawood et al., 2023).

وقد كشفت العديد من الدراسات عن العلاقة بين خصائص حوكمة الشركات والأداء المالي، حيث أشارت دراسة كلاً من (Abeygunasekera et al., 2021; Qadoraha and Fadzil, 2018; Oshim and Igwe, 2024) إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى خصائص الحوكمة والأداء المالي، على عكس نتائج دراسة كل من (Bazhair, 2022; Mustapha et al., 2020) والتي توصلت لوجود علاقة سلبية بين مستوى الحوكمة والأداء المالي للشركات، في حين أظهرت دراستي (Kanakriyah, 2021; Al-Ghamdi and Rhodes, 2015) نتائج متضاربة للعلاقة بين خصائص حوكمة الشركات والأداء المالي، كما وأظهرت نتائج دراسة (Esen et al., 2015) عدم وجود علاقة بين خصائص حوكمة الشركات ومؤشرات الأداء المالي.

وفي ظل الاستنتاجات السابقة يتضح أن العلاقة الإدارية الفعّالة والنزيهة داخل المنظمة هي تعزيز لأداء الشركة لصالح جميع أصحاب المصلحة، حيث تتوسع فوائد حوكمة الشركات لتشمل الاستقامة الأخلاقية للقوى العاملة في المنظمة، وتحفيزهم لحماية موارد الشركة، بالإضافة لكسب ثقة الجمهور المستثمر، وجذب المستثمرين الأجانب إلى الشركات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، وأيضًا الحفاظ على بيئة الأعمال المحفزة للمدراء ورجال الأعمال للعمل على زيادة الكفاءة التشغيلية للشركات، وزيادة العوائد على الاستثمار، ونمو الإنتاجية على المدى الطويل (Adekunle and Aghedo, 2014)، علاوة على خلق قيمة مضافة كون قيمة الشركة هي تصوّر المستثمر بمعدّل نجاح الشركة، والذي يرتبط غالبًا بأسعار الأسهم (Soelton et al., 2020)، كما وتتمثل النتيجة النهائية لأثر حوكمة الشركات في التدفقات النقدية الأعلى والأداء المتفوق للشركة، فلا يخفى حاجة الاقتصاد الناشئ إلى منظمات تجارية جيدة الإدارة قادرة على الاستمرارية ومستدامة وقادرة على المنافسة في السوق العالمية (Adekunle and Aghedo, 2014).

4. الدراسة التطبيقية:

1.4. منهجية الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة، فقد اعتمدت الباحثتان على المصادر الثانوية (Sources Secondary) في تغطية الإطار النظري وذلك بالرجوع إلى الأدبيات السابقة والمتضمنة للكتب، والرسائل العلمية، والأبحاث ذات الصلة بالموضوع، بينما تمّ الاعتماد في تغطية الجانب العملي على المنهج الوصفي التحليلي.

2.4. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة الحالية من الشركات المساهمة السعودية المدرجة في سوق المال السعودي (تداول) والبالغ عددها (232) شركة مساهمة، بينما تتكوّن عينة الدراسة من شركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية والبالغ عددها (15) شركة ضمن قطاع المواد الأساسية، وقد تمّ استثناء خمس شركات لعدم توفر كامل بياناتها خلال فترة الدراسة وبالتالي أصبح العدد النهائي للعينة (10) شركات أسمنت مساهمة خلال فترة ست أعوام (2017م-2022م)، وقد جرى جمع البيانات من القوائم المالية السنوية للشركات والمنشورة في سوق المال السعودي (تداول).

3.4. متغيرات الدراسة وقياسها:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر خصائص مجلس الإدارة كمتغير مستقل والمتمثل في كل من (حجم مجلس الإدارة، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، ونشاط مجلس الإدارة "عدد اجتماعات المجلس") وخصائص لجنة المراجعة كمتغير مستقل والمتمثلة في كل من (حجم لجنة المراجعة، وعدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المراجعة، ونشاط لجنة المراجعة "عدد اجتماعات اللجنة") على الأداء المالي كمتغير تابع والمتمثل في كل من (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وربحية السهم) لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية، بالإضافة لوجود متغيرات ضابطة تمثلت في كل من حجم الشركة (إجمالي الأصول) وعمر الشركة. ويظهر الجدول رقم (1) متغيرات الدراسة وكيفية قياسها كالتالي:

جدول رقم (1): متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

المرجع	قياس المتغير	المؤشر	المتغيرات
Ghasemi and AbRazak (2016)	عدد أعضاء مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة	متغير مستقل :1 خصائص مجلس الإدارة
Ghasemi and AbRazak (2016)	عدد الأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلين	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	
خميس (2023)	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	نشاط مجلس الإدارة	
Bazhair (2022)	عدد أعضاء لجنة المراجعة	حجم لجنة المراجعة	متغير مستقل :2 خصائص لجنة المراجعة
Bazhair (2022)	عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة	استقلالية أعضاء لجنة المراجعة	
Bazhair (2022)	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	نشاط لجنة المراجعة	
الشيخ (2008)	صافي الربح / متوسط الأصول	معدل العائد على الأصول	المتغير التابع: الأداء المالي
الشيخ (2008)	صافي الربح / متوسط حقوق الملكية	معدل العائد على حقوق الملكية	
الشيخ (2008)	صافي الدخل المتاح للأسهم العادية / المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال السنة	ربحية السهم	
--	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	حجم الشركة	المتغيرات الضابطة
--	عدد السنوات منذ تأسيس الشركة	عمر الشركة	

المصدر: من إعداد الباحثين

4.4. أسلوب تحليل البيانات ومعالجتها:

تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) لتحليل البيانات باستخدام مجموعة من الإحصاءات الوصفية والاختبارات الاستدلالية بغرض استخلاص النتائج وتحقيق أهداف الدراسة، وشملت هذه الاختبارات:

1. التكرارات (Frequencies) والنسب المئوية (Percent)
2. المتوسط الحسابي (Mean)، والانحراف المعياري (Std. Deviation)
3. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation)
4. اختبار "ف" (ANOVA) لتحليل التباين الأحادي
5. اختبارات معنوية النموذج للمتغيرات التابعة المتعددة (MANOVA) لتحليل التباين متعدد المتغيرات
6. الانحدار الخطي العام (General Linear Model 'GLM')

5.4. الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:
جدول رقم (2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتغير
1.91	9.05	6.00	13.00	حجم مجلس الإدارة (عدد الأعضاء)
1.63	8.33	6.00	13.00	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة
1.42	5.15	2.00	9.00	نشاط مجلس الإدارة (عدد الاجتماعات)
1.07	4.03	3.00	7.00	حجم لجنة المراجعة (عدد الأعضاء)
1.20	2.42	1.00	6.00	استقلالية أعضاء لجنة المراجعة
1.55	5.45	0.00	9.00	نشاط لجنة المراجعة (عدد الاجتماعات)
0.48	21.64	20.86	22.57	حجم الشركة (لوغاريتم إجمالي الأصول)
21.37	36.90	4.00	67.00	عمر الشركة
0.05	0.05	-0.05	0.20	العائد على الأصول (ROA)
0.06	0.07	-0.09	0.23	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)
1.16	1.33	-1.10	4.66	ربحية السهم (EPS)

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق رقم (2) ما يلي:

- بلغ متوسط حجم مجلس الإدارة (عدد الأعضاء) 9.05 بانحراف معياري 1.91، وبلغت أعلى قيمة له 13.00 بينما بلغت أقل قيمة له 6.00.
- بلغ متوسط استقلالية أعضاء مجلس الإدارة 8.33 بانحراف معياري 1.63، وبلغت أعلى قيمة له 13.00 بينما بلغت أقل قيمة له 6.00.
- بلغ متوسط نشاط مجلس الإدارة (عدد الاجتماعات) 5.15 بانحراف معياري 1.42، وبلغت أعلى قيمة له 9.00 بينما بلغت أقل قيمة له 2.00.
- بلغ متوسط حجم لجنة المراجعة (عدد الأعضاء) 4.03 بانحراف معياري 1.07، وبلغت أعلى قيمة له 7.00 بينما بلغت أقل قيمة له 3.00.
- بلغ متوسط استقلالية أعضاء لجنة المراجعة 2.42 بانحراف معياري 1.20، وبلغت أعلى قيمة له 6.00 بينما بلغت أقل قيمة له 1.00.
- بلغ متوسط نشاط لجنة المراجعة (عدد الاجتماعات) 5.45 بانحراف معياري 1.55، وبلغت أعلى قيمة له 9.00 بينما بلغت أقل قيمة له 0.00.
- بلغ متوسط حجم الشركة (لوغاريتم إجمالي الأصول) 21.64 بانحراف معياري 0.48، وبلغت أعلى قيمة له 22.57 بينما بلغت أقل قيمة له 20.86.
- بلغ متوسط عمر الشركة 36.90 عامًا بانحراف معياري 21.37، وبلغت أعلى قيمة له 67 بينما بلغت أقل قيمة له 4 سنوات.
- بلغ متوسط العائد على الأصول (ROA) 0.05 بانحراف معياري 0.05، وبلغت أعلى قيمة له 0.20 بينما بلغت أقل قيمة له -0.05.
- بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية (ROE) 0.07 بانحراف معياري 0.06، وبلغت أعلى قيمة له 0.23 بينما بلغت أقل قيمة له -0.09.

- بلغ متوسط ربحية السهم (EPS) 1.33 بانحراف معياري 1.16، وبلغت أعلى قيمة له 4.66 بينما لغت أقل قيمة له -1.10.

6.4. مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة المستخدمة:

جدول رقم (3): مصفوفة الارتباط بين جميع متغيرات الدراسة

المتغير	حجم مجلس الإدارة (عدد الأعضاء)	مجلس الإدارة استقلالية أعضاء	نشاط مجلس الإدارة (عدد الاجتماعات)	حجم لجنة المراجعة (عدد الأعضاء)	استقلالية أعضاء لجنة المراجعة	نشاط لجنة المراجعة (عدد الاجتماعات)	إجمالي الأصول (لوجاريتم)	حجم الشركة	عمر الشركة	العائد على الأصول ROA	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	ربحية السهم
حجم مجلس الإدارة (عدد الأعضاء)	1	.897**	-0.246	0.123	.339**	.366**	.500**	.463**	0.164	0.105	0.198	
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	.897**	1	-0.138	-0.026	0.136	.490**	.361**	.417**	0.116	0.065	0.192	
نشاط مجلس الإدارة (عدد الاجتماعات)	-0.246	-0.138	1	-0.181	-0.157	-0.077	-0.131	0.004	-0.115	-0.134	-0.109	
حجم لجنة المراجعة (عدد الأعضاء)	0.123	-0.026	-0.181	1	.741**	0.052	.345**	0.109	-0.155	-0.244	-0.130	
استقلالية أعضاء لجنة المراجعة	.339**	1	-0.157	.741**	1	0.089	.454**	.355**	0.139	0.042	0.152	
نشاط لجنة المراجعة (عدد الاجتماعات)	.366**	.490**	-0.077	0.052	1	0.089	.301*	0.165	-0.074	-0.077	-0.025	
إجمالي الأصول (لوجاريتم)	.500**	.361**	-0.131	.345**	.454**	.301*	1	.838**	0.147	0.094	.269*	
حجم الشركة	.463**	.417**	0.004	0.109	.355**	.301*	.838**	1	.356**	.297*	.493**	
عمر الشركة	0.164	0.116	-0.115	-0.155	0.139	-0.074	0.147	.356**	1	.967**	.955**	
العائد على الأصول (ROA)	0.105	0.065	-0.134	-0.244	0.042	-0.077	0.094	.297*	.967**	1	.924**	
معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	0.198	0.192	-0.109	-0.130	0.152	-0.025	.269*	.493**	.955**	.924**	1	
ربحية السهم (EPS)												1

* معنوي عند 5%

** معنوي عند 1%

يتضح من خلال الجدول السابق رقم (3) أن معامل الارتباط بين أيًا من (معدّل العائد على الأصول، ومعدّل العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم) مع كلاً من (حجم مجلس الإدارة (عدد الأعضاء)، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، ونشاط مجلس الإدارة (عدد الاجتماعات)، وحجم لجنة المراجعة (عدد الأعضاء)، واستقلالية أعضاء لجنة المراجعة، ونشاط لجنة المراجعة (عدد الاجتماعات)، وحجم الشركة "لوغاريتم إجمالي الأصول"، وعمر الشركة) يُمثل معاملات ارتباط ضعيفة ومعظمها غير دال إحصائيًا حيث تراوحت قيم هذه المعاملات بين (-0.244، 0.269)، الأمر الذي قد يرجع إلى أحادية العلاقة بين كل متغير تابع وكل متغير مستقل على حده دون الأخذ في الاعتبار التغيرات المتواجدة بين المتغيرات وهو ما سيتم توضيحه لاحقًا.

7.4. نتائج اختبار فروض الدراسة:

1.7.4. نتائج اختبار الفرض الرئيسي الأول:

نصّ الفرض: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات صناعة الأسمنت المساهمة السعودية".

للتحقق من هذا الفرض، تمّ استخدام النموذج الخطي العام ('GLM' General Linear Model)، والذي يُمكن استخدامه بحالة تعدد المتغيرات التابعة والمستقلة ومتغيرات المراقبة، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (4) التالي:

جدول رقم (4): تأثير خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات صناعة الأسمنت المساهمة السعودية باستخدام تحليل التباين متعدد المتغيرات MANOVA

المتغير	الاختبار المستخدم	التقدير	F	P-value	حجم التأثير R ²
الثابت	Pillai's Trace	0.149	2.680	0.058	0.149
	Wilks' Lambda	0.851	2.680	0.058	0.149
	Hotelling's Trace	0.175	2.680	0.058	0.149
	Roy's Largest Root	0.175	2.680	0.058	0.149
عمر الشركة	Pillai's Trace	0.290	6.251	0.001	0.290
	Wilks' Lambda	0.710	6.251	0.001	0.290
	Hotelling's Trace	0.408	6.251	0.001	0.290
	Roy's Largest Root	0.408	6.251	0.001	0.290
حجم الشركة	Pillai's Trace	0.158	2.875	0.046	0.158
	Wilks' Lambda	0.842	2.875	0.046	0.158
	Hotelling's Trace	0.187	2.875	0.046	0.158
	Roy's Largest Root	0.187	2.875	0.046	0.158
حجم مجلس الإدارة (عدد الأعضاء)	Pillai's Trace	0.272	5.725	0.002	0.272
	Wilks' Lambda	0.728	5.725	0.002	0.272
	Hotelling's Trace	0.373	5.725	0.002	0.272
	Roy's Largest Root	0.373	5.725	0.002	0.272
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	Pillai's Trace	0.159	2.904	0.045	0.159
	Wilks' Lambda	0.841	2.904	0.045	0.159
	Hotelling's Trace	0.189	2.904	0.045	0.159
	Roy's Largest Root	0.189	2.904	0.045	0.159
	Pillai's Trace	0.096	1.627	0.196	0.096

0.096	0.196	1.627	0.904	Wilks' Lambda	نشاط مجلس الإدارة (عدد الاجتماعات)
0.096	0.196	1.627	0.106	Hotelling's Trace	
0.096	0.196	1.627	0.106	Roy's Largest Root	

 $\alpha = 0.05$
 $\alpha = 0.1$

يتضح من الجدول السابق رقم (4) ما يلي:

- بالنسبة للثابت: معنوية ثابت التقدير عند مستوى 10% والذي يرجع إلى العوامل الأخرى غير المُضمنة بالنموذج حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام جميع الاختبارات الخاصة بالانحدار المتعدد MANOVA (Pillai's Trace, Wilks' Lambda, Hotelling's Trace, Roy's Largest Root) ما قدره (0.058) وهي أقل من 10%، مما يعني أن ثابت التقدير له تأثير معنوي على الأداء المالي ومقدار هذا التأثير هو 15% تقريبًا.

- بالنسبة للمتغير الرقابي عمر الشركة: معنوية عمر الشركة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام جميع الاختبارات الخاصة بالانحدار المتعدد MANOVA (Pillai's Trace, Wilks' Lambda, Hotelling's Trace, Roy's Largest Root) ما قدره (0.001) وهي أقل من 5%، مما يعني أن عمر الشركة له تأثير معنوي على الأداء المالي ومقدار هذا التأثير هو 29.0%.

- بالنسبة للمتغير الرقابي حجم الشركة: معنوية حجم الشركة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام جميع الاختبارات الخاصة بالانحدار المتعدد MANOVA (Pillai's Trace, Wilks' Lambda, Hotelling's Trace, Roy's Largest Root) ما قدره (0.046) وهي أقل من 5%، مما يعني أن حجم الشركة له تأثير معنوي على الأداء المالي ومقدار هذا التأثير هو 15.8%.

- بالنسبة لحجم مجلس الإدارة (عدد الأعضاء): معنوية حجم مجلس الإدارة (عدد الأعضاء) حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام جميع الاختبارات الخاصة بالانحدار المتعدد MANOVA (Pillai's Trace, Wilks' Lambda, Hotelling's Trace, Roy's Largest Root) ما قدره (0.002) وهي أقل من 5%، مما يعني أن حجم مجلس الإدارة له تأثير معنوي على الأداء المالي ومقدار هذا التأثير هو 27.2%.

- بالنسبة لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة: يوضح الجدول السابق معنوية استقلالية أعضاء مجلس الإدارة حيث بلغت القيمة الدلالية لها باستخدام جميع الاختبارات الخاصة بالانحدار المتعدد MANOVA (Pillai's Trace, Wilks' Lambda, Hotelling's Trace, Roy's Largest Root) ما قدره (0.049) وهي أقل من 5%، مما يعني أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة لها تأثير معنوي على الأداء المالي ومقدار هذا التأثير هو 15.9%.

- بالنسبة لنشاط مجلس الإدارة (عدد الاجتماعات): عدم معنوية نشاط مجلس الإدارة (عدد الاجتماعات) حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام جميع الاختبارات الخاصة بالانحدار المتعدد MANOVA (Pillai's Trace, Wilks' Lambda, Hotelling's Trace, Roy's Largest Root) ما قدره (0.196) وهي أعلى من 10%، مما يعني أن نشاط مجلس الإدارة ليس له تأثير معنوي على الأداء المالي.

بناء على ما سبق، نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل ونصّه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة (باستثناء نشاط مجلس الإدارة) على الأداء المالي لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية".

ويتفرع من الفرض الرئيسي الأول ثلاث فروض فرعية:

- 1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية.
- 2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة على حقوق الملكية (ROE) لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية.
- 3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة على ربحية السهم (EPS) لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية.

1.1.7.4. نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول:

نصّ الفرض: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية".

للتحقق من هذا الفرض، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق للنموذج الخطي العام (GLM) والخاص بتحليل التباين متعدد المتغيرات MANOVA، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (5) التالي:

جدول رقم (5): تأثير خصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول باستخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	P-value	حجم التأثير R2
النموذج	.054	11	0.005	2.944	0.005	0.403
الثابت	0.008	1	0.008	4.640	0.036	0.088
عمر الشركة	0.025	1	0.025	15.106	0.000	0.239
حجم الشركة	0.010	1	0.010	6.053	0.018	0.112
حجم مجلس الإدارة (عدد الأعضاء)	0.003	1	0.003	1.787	0.188	0.036
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	0.007	1	0.007	4.218	0.045	0.081
نشاط مجلس الإدارة (عدد الاجتماعات)	0.008	1	0.008	4.699	0.035	0.089
الخطأ	0.081	48	0.002			
إجمالي العينة	0.315	60				
إجمالي العينة المصحح	0.135	59				

$\alpha = 0.05$

$\alpha = 0.1$

يتضح من الجدول السابق رقم (5) ما يلي:

- بالنسبة للنموذج المقدر: معنوية النموذج المقدر حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.005) وهي

أقل من 5%، مما يعني أن النموذج المقدر له تأثير معنوي على العائد على الأصول ومقدار هذا التأثير هو 40.3%.

- بالنسبة للثابت: معنوية ثابت التقدير والذي يرجع إلى العوامل الأخرى غير المضمنة بالنموذج حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.036) وهي أقل من 5%، مما يعني أن ثابت التقدير له تأثير معنوي على العائد على الأصول ومقدار هذا التأثير هو 8.8%.

- بالنسبة للمتغير الرقابي عمر الشركة: معنوية عمر الشركة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.000) وهي أقل من 5%، مما يعني أن عمر الشركة له تأثير معنوي على العائد على الأصول، ومقدار هذا التأثير هو 23.9%.

- بالنسبة للمتغير الرقابي حجم الشركة: معنوية حجم الشركة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.018) وهي أقل من 5%، مما يعني أن حجم الشركة له تأثير معنوي على العائد على الأصول ومقدار هذا التأثير هو 11.2%.

- بالنسبة لحجم مجلس الإدارة (عدد الأعضاء): عدم معنوية حجم مجلس الإدارة (عدد الأعضاء) حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.188) وهي أكبر من 10%، مما يعني أن حجم مجلس الإدارة ليس له تأثير معنوي على العائد على الأصول.

- بالنسبة لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة: معنوية استقلالية أعضاء مجلس الإدارة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.045) وهي أقل من 5%، مما يعني أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة له تأثير معنوي على العائد على الأصول ومقدار هذا التأثير هو 8.1%.

- بالنسبة للمتغير المستقل نشاط مجلس الإدارة (عدد الاجتماعات): معنوية نشاط مجلس الإدارة (عدد الاجتماعات) حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.035) وهي أقل من 5%، مما يعني أن نشاط مجلس الإدارة له تأثير معنوي على العائد على الأصول ومقدار هذا التأثير هو 8.9%.

بناء على ما سبق، نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل ونصّه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة (مُمثلة باستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، ونشاط مجلس الإدارة) على العائد على الأصول (ROA) لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية".

تتفق النتائج المتعلقة بوجود تأثير معنوي إيجابي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول مع نتائج دراسة كل من (Qadoraha and Fadzil, 2018; Kanakriyah, 2021)، بينما تختلف مع نتائج دراسة

(Fariha et al., 2022) التي توصلت لوجود تأثير معنوي سلبي لاستقلالية مجلس الإدارة على العائد على الأصول، كما تختلف مع نتائج دراسة (Oshim and Igwe, 2024) التي توصلت لعدم وجود أثر معنوي لاستقلالية مجلس الإدارة على العائد على الأصول. كما تتفق النتائج المتعلقة بوجود تأثير معنوي إيجابي لنشاط مجلس الإدارة على العائد على الأصول مع نتائج دراسة (Fariha et al., 2022; Kanakriyah, 2021)، بينما تختلف مع نتائج دراسة (Mustapha et al., 2020) التي وجدت أثر معنوي سلبي لنشاط مجلس الإدارة على العائد على الأصول، بالإضافة لاختلافها مع نتائج دراسة (Qadoraha and Fadzil, 2018 Oshim and Igwe, 2024) التي توصلت لعدم وجود أثر معنوي لنشاط مجلس الإدارة على العائد على الأصول. أيضًا تتفق النتائج المتعلقة بعدم وجود تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على العائد على الأصول مع نتائج دراسة (Oshim and Igwe, 2024)، بينما تختلف مع نتائج دراسة (القعيبي وأحمد، 2025؛ Fariha et al., 2021; Kanakriyah, 2022) التي توصلت لوجود أثر معنوي إيجابي لحجم مجلس الإدارة على العائد على الأصول.

2.1.7.4. نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني:

نصّ الفرض: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية (ROE) لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية".

للتحقق من هذا الفرض، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق للنموذج الخطي العام (GLM) والخاص بتحليل التباين متعدد المتغيرات MANOVA، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (6) التالي:

جدول رقم (6): تأثير خصائص مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية باستخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	P-value	حجم التأثير R ²
النموذج	.075	11	0.007	2.117	0.037	0.327
الثابت	0.016	1	0.016	4.940	0.031	0.093
عمر الشركة	0.038	1	0.038	11.878	0.001	0.198
حجم الشركة	0.014	1	0.014	4.255	0.045	0.081
حجم مجلس الإدارة (عدد الأعضاء)	0.004	1	0.004	1.364	0.249	0.028
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	0.012	1	0.012	3.662	0.062	0.071
نشاط مجلس الإدارة (عدد الاجتماعات)	0.016	1	0.016	5.059	0.029	0.095
الخطأ	0.154	48	0.003			
إجمالي العينة	0.535	60				
إجمالي العينة المصحح	0.229	59				

$\alpha = 0.05$

$\alpha = 0.1$

يتضح من الجدول السابق رقم (6) ما يلي:

- بالنسبة للنموذج المقدر: معنوية النموذج المقدر حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.037) وهي

أقل من 5%، مما يعني أن النموذج المقدر له تأثير معنوي على العائد على حقوق الملكية ومقدار هذا التأثير هو 32.7%.

- بالنسبة للثابت: معنوية ثابت التقدير والذي يرجع إلى العوامل الأخرى غير المضمنة بالنموذج حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.031) وهي أقل من 5%، مما يعني أن ثابت التقدير له تأثير معنوي على العائد على حقوق الملكية ومقدار هذا التأثير هو 9.3%.

- بالنسبة للمتغير الرقابي عمر الشركة: معنوية عمر الشركة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.001) وهي أقل من 5%، مما يعني أن عمر الشركة له تأثير معنوي على العائد على حقوق الملكية، ومقدار هذا التأثير هو 19.8%.

- بالنسبة للمتغير الرقابي حجم الشركة: معنوية حجم الشركة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.045) وهي أقل من 5%، مما يعني أن حجم الشركة له تأثير معنوي على العائد على حقوق الملكية ومقدار هذا التأثير هو 8.1%.

- بالنسبة لحجم مجلس الإدارة (عدد الأعضاء): عدم معنوية حجم مجلس الإدارة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.249) وهي أكبر من 10%، مما يعني أن حجم مجلس الإدارة ليس له تأثير معنوي على العائد على حقوق الملكية.

- بالنسبة لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة: عدم معنوية استقلالية أعضاء مجلس الإدارة عند مستوى 5% ولكنها معنوية عند مستوى 10% حيث بلغت القيمة الدلالية لها باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.062) وهي أقل من 10%، مما يعني أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة لها تأثير معنوي على العائد على حقوق الملكية ومقدار هذا التأثير هو 7.1%.

- بالنسبة للمتغير المستقل نشاط مجلس الإدارة (عدد الاجتماعات): معنوية نشاط مجلس الإدارة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.029) وهي أقل من 5%، مما يعني أن نشاط مجلس الإدارة له تأثير معنوي على العائد على حقوق الملكية ومقدار هذا التأثير هو 9.5%.

بناء على ما سبق، نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل ونصّه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة (مُمثلة باستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، ونشاط مجلس الإدارة) على العائد على حقوق الملكية (ROE) لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية".

تتفق النتائج المتعلقة بوجود تأثير معنوي لكل من استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ونشاط مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية مع نتائج دراسة (Kanakriyah, 2021) بينما تختلف مع نتائج دراسة (Fariha et al., 2022) التي توصلت لعدم وجود أثر معنوي لهما على العائد على حقوق الملكية. أما فيما يتعلق بنتيجة الدراسة حول عدم وجود أثر معنوي لحجم مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية فإنها تتفق مع نتائج دراسة (Fariha et al., 2022) بينما تختلف مع نتائج دراسة (Kanakriyah, 2021) التي توصلت لوجود أثر معنوي بينهما.

3.1.7.4. نتائج اختبار الفرض الفرعي الثالث:

نصّ الفرض: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة على ربحية السهم (EPS) لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية".

للتحقق من هذا الفرض، تمّ استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق للنموذج الخطي العام (GLM) والخاص بتحليل التباين متعدد المتغيرات MANOVA، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (7) التالي:

جدول رقم (7): تأثير خصائص مجلس الإدارة على ربحية السهم باستخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	P-value	حجم التأثير R ²
النموذج	38.318	11	3.483	4.062	0.000	0.482
الثابت	5.750	1	5.750	6.705	0.013	0.123
عمر الشركة	14.884	1	14.884	17.357	0.000	0.266
حجم الشركة	3.308	1	3.308	3.858	0.055	0.074
حجم مجلس الإدارة (عدد الأعضاء)	0.045	1	0.045	0.053	0.819	0.001
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	1.677	1	1.677	1.956	0.168	0.039
نشاط مجلس الإدارة (عدد الاجتماعات)	4.049	1	4.049	4.722	0.035	0.090
الخطأ	41.161	48	0.858			
إجمالي العينة	186.305	60				
إجمالي العينة المصحح	79.478	59				

$\alpha = 0.05$
 $\alpha = 0.1$

يتضح من الجدول السابق رقم (7) ما يلي:

- بالنسبة للنموذج المقدر: معنوية النموذج المقدر حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.000) وهي أقل من 5%، مما يعني أن النموذج المقدر له تأثير معنوي على ربحية السهم ومقدار هذا التأثير هو 48.2%.
- بالنسبة للثابت: معنوية ثابت التقدير والذي يرجع إلى العوامل الأخرى غير المضمنة بالنموذج حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد

المتغيرات MANOVA ما قدره (0.013) وهي أقل من 5%، مما يعني أن ثابت التقدير له تأثير معنوي على ربحية السهم ومقدار هذا التأثير هو 12.3%.

- بالنسبة للمتغير الرقابي عمر الشركة: معنوية عمر الشركة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.000) وهي أقل من 5%، مما يعني أن عمر الشركة له تأثير معنوي على ربحية السهم، ومقدار هذا التأثير هو 26.6%.

- بالنسبة للمتغير الرقابي حجم الشركة: عدم معنوية حجم الشركة عند مستوى 5% ولكنه معنوي عند مستوى 10% حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.055) وهي أقل من 10%، مما يعني أن حجم الشركة له تأثير معنوي على ربحية السهم ومقدار هذا التأثير هو 7.4%.

- بالنسبة لحجم مجلس الإدارة (عدد الأعضاء): عدم معنوية حجم مجلس الإدارة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.819) وهي أكبر من 10%، مما يعني أن حجم مجلس الإدارة ليس له تأثير معنوي على ربحية السهم.

- بالنسبة لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة: عدم معنوية استقلالية أعضاء مجلس الإدارة حيث بلغت القيمة الدلالية لها باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.168) وهي أكبر من 10%، مما يعني أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ليس لها تأثير معنوي على ربحية السهم.

- بالنسبة لنشاط مجلس الإدارة (عدد الاجتماعات): معنوية نشاط مجلس الإدارة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.035) وهي أقل من 5%، مما يعني أن نشاط مجلس الإدارة له تأثير معنوي على ربحية السهم ومقدار هذا التأثير هو 9.0%.

بناء على ما سبق، نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل ونصّه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة (مُمثلة بنشاط مجلس الإدارة فقط) على ربحية السهم (EPS) لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية". وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Fariha et al., 2022).

2.7.4. نتائج اختبار الفرض الرئيسي الثاني:

نصّ الفرض: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية".

للتحقق من هذا الفرض، تمّ استخدام النموذج الخطي العام (GLM)، والذي يمكن استخدامه بحالة تعدد المتغيرات التابعة والمستقلة ومتغيرات المراقبة، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (8) التالي:

**جدول رقم (8): تأثير خصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي لشركات صناعة الأسمت المساهمة
السعودية باستخدام تحليل التباين متعدد المتغيرات MANOVA**

حجم التأثير R ²	P- value	F	التقدير	الاختبار المستخدم	المتغير
0.253	0.002	5.873	0.253	Pillai's Trace	الثابت
0.253	0.002	5.873	0.747	Wilks' Lambda	
0.253	0.002	5.873	0.339	Hotelling's Trace	
0.253	0.002	5.873	0.339	Roy's Largest Root	
0.376	0.000	10.447	0.376	Pillai's Trace	عمر الشركة
0.376	0.000	10.447	0.624	Wilks' Lambda	
0.376	0.000	10.447	0.603	Hotelling's Trace	
0.376	0.000	10.447	0.603	Roy's Largest Root	
0.150	0.037	3.047	0.150	Pillai's Trace	حجم الشركة
0.150	0.037	3.047	0.850	Wilks' Lambda	
0.150	0.037	3.047	0.176	Hotelling's Trace	
0.150	0.037	3.047	0.176	Roy's Largest Root	
0.148	0.039	3.000	0.148	Pillai's Trace	حجم لجنة المراجعة (عدد الأعضاء)
0.148	0.039	3.000	0.852	Wilks' Lambda	
0.148	0.039	3.000	0.173	Hotelling's Trace	
0.148	0.039	3.000	0.173	Roy's Largest Root	
0.101	0.132	1.957	0.101	Pillai's Trace	استقلالية أعضاء لجنة المراجعة
0.101	0.132	1.957	0.899	Wilks' Lambda	
0.101	0.132	1.957	0.113	Hotelling's Trace	
0.101	0.132	1.957	0.113	Roy's Largest Root	
0.018	0.807	.325	0.018	Pillai's Trace	نشاط لجنة المراجعة (الاجتماعات)
0.018	0.807	.325	0.982	Wilks' Lambda	
0.018	0.807	.325	0.019	Hotelling's Trace	
0.018	0.807	.325	0.019	Roy's Largest Root	

 $\alpha = 0.05$
 $\alpha = 0.1$

يتضح من الجدول السابق رقم (8) ما يلي:

- بالنسبة للثابت: معنوية ثابت التقدير والذي يرجع إلى العوامل الأخرى غير المضمنة بالنموذج حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام جميع الاختبارات الخاصة بالانحدار المتعدد MANOVA (Pillai's Trace, Wilks' Lambda, Hotelling's Trace, Roy's Largest Root) ما قدره (0.002) وهي أقل من 5%، مما يعني أن ثابت التقدير له تأثير معنوي على الأداء المالي ومقدار هذا التأثير هو 25.3% تقريباً.
- بالنسبة للمتغير الرقابي عمر الشركة: معنوية عمر الشركة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام جميع الاختبارات الخاصة بالانحدار المتعدد MANOVA (Pillai's Trace, Wilks' Lambda, Hotelling's Trace, Roy's Largest Root) ما قدره (0.000) وهي أقل من 0.1%، مما يعني أن عمر الشركة له تأثير معنوي على الأداء المالي ومقدار هذا التأثير هو 37.6% تقريباً.

معنوي على الأداء المالي ومقدار هذا التأثير هو 37.6%.

- بالنسبة للمتغير الرقابي حجم الشركة: معنوية حجم الشركة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام جميع الاختبارات الخاصة بالانحدار المتعدد (MANOVA (Pillai's Trace, Wilks' Lambda, Hotelling's Trace, Roy's Largest Root) ما قدره (0.037) وهي أقل من 5%، مما يعني أن حجم الشركة له تأثير معنوي على الأداء المالي ومقدار هذا التأثير هو 15.0%.

- بالنسبة لحجم لجنة المراجعة (عدد الأعضاء): معنوية حجم لجنة المراجعة حيث بلغت القيمة الدلالية لها باستخدام جميع الاختبارات الخاصة بالانحدار المتعدد (MANOVA (Pillai's Trace, Wilks' Lambda, Hotelling's Trace, Roy's Largest Root) ما قدره (0.039) وهي أقل من 5%، مما يعني أن حجم لجنة المراجعة له تأثير معنوي على الأداء المالي ومقدار هذا التأثير هو 14.8%.

- بالنسبة لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة: عدم معنوية استقلالية أعضاء لجنة المراجعة حيث بلغت القيمة الدلالية لها باستخدام جميع الاختبارات الخاصة بالانحدار المتعدد (MANOVA (Pillai's Trace, Wilks' Lambda, Hotelling's Trace, Roy's Largest Root) ما قدره (0.132) وهي أكبر من 10%، مما يعني أن استقلالية أعضاء لجنة المراجعة ليس لها تأثير معنوي على الأداء المالي.

- بالنسبة لنشاط لجنة المراجعة (عدد الاجتماعات): عدم معنوية نشاط لجنة المراجعة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام جميع الاختبارات الخاصة بالانحدار المتعدد (MANOVA (Pillai's Trace, Wilks' Lambda, Hotelling's Trace, Roy's Largest Root) ما قدره (0.807) وهي أكبر من 10%، مما يعني أن نشاط لجنة المراجعة ليس له تأثير معنوي على الأداء المالي.

بناء على ما سبق، نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل ونصّه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة (مُمثلة بحجم لجنة المراجعة فقط) على الأداء المالي لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية".

ويتفرع من الفرض الرئيسي الثاني ثلاث فروض فرعية:

- 1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على العائد على الأصول (ROA) لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية.
- 2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على العائد على حقوق الملكية (ROE) لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية.
- 3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على ربحية السهم (EPS) لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية.

1.2.7.4. نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول:

نصّ الفرض: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على العائد على الأصول (ROA) لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية".

للتحقق من هذا الفرض، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق للنموذج الخطي العام (GLM) والخاص بتحليل التباين متعدد المتغيرات MANOVA، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (9) التالي:

جدول رقم (9): تأثير خصائص لجنة المراجعة على العائد على الأصول باستخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	P-value	حجم التأثير R ²
النموذج	.038	5	0.008	4.200	0.003	0.280
الثابت	0.014	1	0.014	7.903	0.007	0.128
عمر الشركة	0.013	1	0.013	7.296	0.009	0.119
حجم الشركة	0.005	1	0.005	2.866	0.096	0.050
حجم لجنة المراجعة (عدد الأعضاء)	0.007	1	0.007	3.874	0.054	0.067
استقلالية أعضاء لجنة المراجعة	0.007	1	0.007	3.895	0.054	0.067
نشاط لجنة المراجعة (عدد الاجتماعات)	0.001	1	0.001	0.331	0.567	0.006
الخطأ	0.097	54	0.002			
إجمالي العينة	0.315	60				
إجمالي العينة المصحح	0.135	59				

 $\alpha = 0.05$
 $\alpha = 0.1$

يتضح من الجدول السابق رقم (9) ما يلي:

- بالنسبة للنموذج المقدر: معنوية النموذج المقدر حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.003) وهي أقل من 5%، مما يعني أن النموذج المقدر له تأثير معنوي على العائد على الأصول ومقدار هذا التأثير هو 28.0%.
- بالنسبة للثابت: معنوية ثابت التقدير والذي يرجع إلى العوامل الأخرى غير المضمنة بالنموذج حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.007) وهي أقل من 5%، مما يعني أن ثابت التقدير له تأثير معنوي على العائد على الأصول ومقدار هذا التأثير هو 12.8%.
- بالنسبة للمتغير الرقابي عمر الشركة: معنوية عمر الشركة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.009) وهي أقل من 5%، مما يعني أن عمر الشركة له تأثير معنوي على العائد على الأصول ومقدار هذا التأثير هو 11.9%.
- بالنسبة للمتغير الرقابي حجم الشركة: عدم معنوية حجم الشركة عند مستوى 5% ولكنه معنوي عند مستوى 10% حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق

لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.096) وهي أقل من 10%، مما يعني أن حجم الشركة له تأثير معنوي على العائد على الأصول ومقدار هذا التأثير هو 5.0%.

- بالنسبة لحجم لجنة المراجعة (عدد الأعضاء): عدم معنوية حجم لجنة المراجعة عند مستوى 5% ولكنه معنوي عند مستوى 10% حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.054) وهي أقل من 10%، مما يعني أن حجم لجنة المراجعة لها تأثير معنوي على العائد على الأصول ومقدار هذا التأثير هو 6.7%.

- بالنسبة لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة: عدم معنوية استقلالية أعضاء لجنة المراجعة عند مستوى 5% ولكنها معنوية عند مستوى 10% حيث بلغت القيمة الدلالية لها باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.054) وهي أقل من 10%، مما يعني أن استقلالية أعضاء لجنة المراجعة لها تأثير معنوي على العائد على الأصول ومقدار هذا التأثير هو 6.7%.

- بالنسبة لنشاط لجنة المراجعة (عدد الاجتماعات): عدم معنوية نشاط لجنة المراجعة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.567) وهي أكبر من 10%، مما يعني أن نشاط لجنة المراجعة ليس له تأثير معنوي على العائد على الأصول.

بناء على ما سبق، نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل ونصّه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة (مُمثلة بحجم لجنة المراجعة، واستقلالية أعضاء لجنة المراجعة) على العائد على الأصول (ROA) لشركات صناعة الأسمنت المساهمة السعودية".

تتفق النتائج المتعلقة بوجود تأثير معنوي إيجابي لحجم لجنة المراجعة على العائد على الأصول مع نتائج دراسة (Abeygunasekera et al, 2021)، بينما تختلف مع نتائج دراسة (Bazhair, 2022) التي وجدت أثر معنوي سلبي لحجم لجنة المراجعة على العائد على الأصول، وكذلك تختلف مع نتائج دراسة (Fariha et al., 2018; Zraiq and Fadzil, 2022) التي توصلت لعدم وجود تأثير معنوي لحجم لجنة المراجعة على العائد على الأصول. كما تتفق النتائج المتعلقة بوجود تأثير معنوي لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على العائد على الأصول مع نتائج دراسة (Bazhair, 2022)، بينما تختلف مع نتائج دراسة (القعيبي وأحمد، 2025؛ Abeygunasekera et al., 2021) التي توصلت لعدم وجود تأثير معنوي لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على العائد على الأصول. أيضًا تتفق نتائج الدراسة فيما يتعلق بعدم وجود تأثير معنوي لنشاط لجنة المراجعة على العائد على الأصول مع نتائج دراسة (القعيبي وأحمد، 2025؛ Fariha et al., 2022)، بينما تختلف مع نتائج دراسة (Abeygunasekera et al., 2021; Zraiq and Fadzil, 2018) التي توصلت لوجود تأثير معنوي إيجابي بينهما، وكذلك تختلف مع نتائج دراسة (Bazhair, 2022) التي توصلت لوجود تأثير معنوي سلبي لنشاط لجنة المراجعة على العائد على الأصول.

2.2.7.4. نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني:

نصّ الفرض: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على العائد على حقوق الملكية (ROE) لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية".

للتحقق من هذا الفرض، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق للنموذج الخطي العام (GLM) والخاص بتحليل التباين متعدد المتغيرات MANOVA، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (10) التالي:

جدول رقم (10): تأثير خصائص لجنة المراجعة على العائد على حقوق الملكية باستخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	P-value	حجم التأثير R2
النموذج	.056	5	0.011	3.467	0.009	0.243
الثابت	0.036	1	0.036	11.201	0.001	0.172
عمر الشركة	0.013	1	0.013	3.954	0.052	0.068
حجم الشركة	0.004	1	0.004	1.124	0.294	0.020
حجم لجنة المراجعة (عدد الأعضاء)	0.018	1	0.018	5.680	0.021	0.095
استقلالية أعضاء لجنة المراجعة	0.010	1	0.010	3.039	0.087	0.053
نشاط لجنة المراجعة (عدد الاجتماعات)	0.001	1	0.001	0.431	0.514	0.008
الخطأ	0.174	54	0.003			
إجمالي العينة	0.535	60				
إجمالي العينة المصحح	0.229	59				

 $\alpha = 0.05$
 $\alpha = 0.1$

يتضح من الجدول السابق رقم (10) ما يلي:

- بالنسبة للنموذج المقدر: معنوية النموذج المقدر حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.009) وهي أقل من 5%، مما يعني أن النموذج المقدر له تأثير معنوي على العائد على حقوق الملكية ومقدار هذا التأثير هو 24.3%.
- بالنسبة للثابت: معنوية ثابت التقدير والذي يرجع إلى العوامل الأخرى غير المضمنة بالنموذج حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.001) وهي أقل من 5%، مما يعني أن ثابت التقدير له تأثير معنوي على العائد على حقوق الملكية ومقدار هذا التأثير هو 17.2%.
- بالنسبة للمتغير الرقابي عمر الشركة: عدم معنوية عمر الشركة عند مستوى 5% ولكنه معنوي عند مستوى 10% حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل

التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.052) وهي أقل من 10%، مما يعني أن عمر الشركة له تأثير معنوي على العائد على حقوق الملكية ومقدار هذا التأثير هو 6.8%.

- بالنسبة للمتغير الرقابي حجم الشركة: عدم معنوية حجم الشركة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.294) وهي أكبر من 10%، مما يعني أن حجم الشركة ليس له تأثير معنوي على العائد على حقوق الملكية.

- بالنسبة لحجم لجنة المراجعة (عدد الأعضاء): معنوية حجم لجنة المراجعة حيث بلغت القيمة الدلالية لها باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.021) وهي أقل من 5%، مما يعني أن حجم لجنة المراجعة لها تأثير معنوي على العائد على حقوق الملكية ومقدار هذا التأثير هو 9.5%.

- بالنسبة لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة: عدم معنوية استقلالية أعضاء لجنة المراجعة عند مستوى 5% ولكنها معنوية عند مستوى 10% حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.087) وهي أقل من 10%، مما يعني أن استقلالية أعضاء لجنة المراجعة لها تأثير معنوي على العائد على حقوق الملكية ومقدار هذا التأثير هو 5.3%.

- بالنسبة لنشاط لجنة المراجعة (عدد الاجتماعات): عدم معنوية نشاط لجنة المراجعة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.514) وهي أكبر من 10%، مما يعني أن نشاط لجنة المراجعة ليس له تأثير معنوي على العائد على حقوق الملكية.

بناء على ما سبق، نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل ونصّه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة (مُمثلة في بحجم لجنة المراجعة، واستقلالية أعضاء لجنة المراجعة) على العائد على حقوق الملكية (ROE) لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية".

تتفق النتائج السابقة مع نتائج دراسة (Fariha et al., 2022) فيما يخص عدم وجود أثر معنوي لنشاط لجنة المراجعة على العائد على حقوق الملكية، بينما تختلف معها فيما يخص حجم لجنة المراجعة حيث توصلت الدراسة المذكورة لعدم وجود تأثير معنوي لحجم لجنة المراجعة على العائد على حقوق الملكية.

3.2.7.4. نتائج اختبار الفرض الفرعي الثالث:

نصّ الفرض: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على ربحية السهم (EPS) لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية".

للتحقق من هذا الفرض، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق للنموذج الخطي العام (GLM) والخاص بتحليل التباين متعدد المتغيرات MANOVA، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (11) التالي:

جدول رقم (11): تأثير خصائص لجنة المراجعة على ربحية السهم باستخدام تحليل التباين الأحادي
ANOVA

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	P-value	حجم التأثير R2
النموذج	28.711	5	5.742	6.108	0.000	0.361
الثابت	4.469	1	4.469	4.754	0.034	0.081
عمر الشركة	13.318	1	13.318	14.166	0.000	0.208
حجم الشركة	3.335	1	3.335	3.547	0.065	0.062
حجم لجنة المراجعة (عدد الأعضاء)	2.266	1	2.266	2.410	0.126	0.043
استقلالية أعضاء لجنة المراجعة	1.976	1	1.976	2.102	0.153	0.037
نشاط لجنة المراجعة (عدد الاجتماعات)	0.117	1	0.117	0.124	0.726	0.002
الخطأ	50.768	54	0.940			
إجمالي العينة	186.305	60				
إجمالي العينة المصحح	79.478	59				

 $\alpha = 0.05$
 $\alpha = 0.1$

يتضح من الجدول السابق رقم (11) ما يلي:

- بالنسبة للنموذج المقدر: معنوية النموذج المقدر حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.000) وهي أقل من 5%، مما يعني أن النموذج المقدر له تأثير معنوي على ربحية السهم ومقدار هذا التأثير هو 36.1%.
- بالنسبة للثابت: معنوية ثابت التقدير والذي يرجع إلى العوامل الأخرى غير المضمنة بالنموذج حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.034) وهي أقل من 5%، مما يعني أن ثابت التقدير له تأثير معنوي على ربحية السهم ومقدار هذا التأثير هو 8.1%.
- بالنسبة للمتغير الرقابي عمر الشركة: معنوية عمر الشركة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.000) وهي أقل من 5%، مما يعني أن عمر الشركة له تأثير معنوي على ربحية السهم ومقدار هذا التأثير هو 20.8%.
- بالنسبة للمتغير الرقابي حجم الشركة: عدم معنوية حجم الشركة عند مستوى 5% ولكنه معنوي عند مستوى 10% حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.065) وهي أقل من 10%، مما يعني أن حجم الشركة له تأثير معنوي على ربحية السهم ومقدار هذا التأثير هو 6.2%.
- بالنسبة لحجم لجنة المراجعة (عدد الأعضاء): عدم معنوية حجم لجنة المراجعة (عدد الأعضاء) حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد

المتغيرات MANOVA ما قدره (0.126) وهي أكبر من 10%، مما يعني أن حجم لجنة المراجعة ليس له تأثير معنوي على ربحية السهم.

- بالنسبة لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة: عدم معنوية استقلالية أعضاء لجنة المراجعة حيث بلغت القيمة الدلالية لها باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.153) وهي أكبر من 10%، مما يعني أن استقلالية أعضاء لجنة المراجعة ليس لها تأثير معنوي ربحية السهم.

- بالنسبة لنشاط لجنة المراجعة (عدد الاجتماعات): عدم معنوية نشاط لجنة المراجعة (عدد الاجتماعات) حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA اللاحق لتحليل التباين المتعدد المتغيرات MANOVA ما قدره (0.726) وهي أكبر من 10%، مما يعني أن نشاط لجنة المراجعة ليس له تأثير معنوي على ربحية السهم.

بناء على ما سبق، نقبل الفرض الصفري ونصّه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على ربحية السهم (EPS) لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية". تتفق النتائج السابقة مع نتائج دراسة (Fariha et al., 2022; Zraiq and Fadzil, 2018) بالنسبة لحجم لجنة المراجعة ونشاط اللجنة.

5. النتائج والتوصيات:

1.5. النتائج:

- 1- يوجد أثر معنوي لخصائص مجلس الإدارة (باستثناء نشاط مجلس الإدارة) على الأداء المالي لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية.
- 2- يوجد أثر معنوي لخصائص مجلس الإدارة مُمثلة باستقلالية أعضاء مجلس الإدارة ونشاط مجلس الإدارة على كل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية، بينما لا يوجد أثر معنوي لحجم مجلس الإدارة عليهما.
- 3- يوجد أثر معنوي لخصائص مجلس الإدارة مُمثلة بنشاط مجلس الإدارة فقط على ربحية السهم لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية.
- 4- يوجد أثر معنوي لخصائص لجنة المراجعة مُمثلة بحجم لجنة المراجعة فقط على الأداء المالي لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية.
- 5- يوجد أثر معنوي لخصائص لجنة المراجعة مُمثلة بحجم لجنة المراجعة واستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على كل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية، بينما لا يوجد أثر معنوي لنشاط لجنة المراجعة عليهما.
- 6- لا يوجد أثر معنوي لخصائص لجنة المراجعة على ربحية السهم (EPS) لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية.
- 7- يوجد أثر معنوي لحجم الشركة وعمر الشركة على الأداء المالي لشركات صناعة الأسمت المساهمة السعودية.

2.5. التوصيات:

1. أهمية الإفصاح وتعزيز الشفافية لقواعد الحوكمة المُطبقة من خلال التقارير السنوية للشركات لتسهيل دراسة أوجه القصور في تطبيق متطلبات الحوكمة وأثرها على أداء الشركة.
2. توسيع نطاق البحث حول أثر تطبيق آليات الحوكمة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية في مختلف القطاعات حتى يُمكن من مقارنة النتائج واحتمالية تعميمها.
3. توعية و تثقيف أعضاء مجالس إدارات الشركات المساهمة بأهمية الارتقاء بجودة الاجتماعات وإدارة النقاشات خلال اجتماعات المجلس.
4. تدريب المدراء وأعضاء مجلس الإدارة على أساليب إدارة المخاطر ومتابعة الأداء من خلال الخطط الاستراتيجية.
5. الاهتمام بزيادة نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين من خارج المنشأة للحدّ من سيطرة الإدارة.
6. الاهتمام بتوثيق المؤهلات العلمية لأعضاء لجنة المراجعة ومجلس الإدارة في التقارير السنوية.
7. أهمية دعم أساليب الحوكمة داخل المنشأة مثل إدارة الالتزام والمراجعة الداخلية والقانونية وغيرها.
8. دعم لجنة المراجعة وأنظمة الرقابة الداخلية وإعداد أنظمة فعّالة لتقييم أداء اللجنة وأعضائها.

المراجع:

المراجع العربية:

- أبو قرين، أحمد الهادي، وبعيو، علي عمر، وأبوزقية، عبدالناصر محمد. (2022). أثر خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على الأداء المالي للشركة. مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم الإنسانية)، 21(مارس)، 61-77.
- الألمعي، علي فايع المزاح. (2018). أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية-دراسة تطبيقية على قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية-. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 2(14)، 1-32.
- الجهني، أحمد فلاح. (3 مارس، 2024). (مال) تحلل سوق الأسهم السعودية من 2000 إلى 2023: كيف صعّدت السيولة في هذه الأعوام ولماذا تراجعت لاحقاً.. وكيف يستجيب السوق للمتغيرات الاقتصادية؟. (صحيفة مال). تم الاسترداد من/ <https://maaal.com/archives/202403/604044> بتاريخ 2024/5/6.
- الخطيب، محمد محمود، (2010). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الشاهد، ريم محمود، والكرد، امانة علي. (2017). أثر خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق على جودة الأرباح دليل من البنوك التجارية الأردنية. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية "سلسلة العلوم الإنسانية"، 20(1)، 121-135.
- الشيخ، فهمي مصطفى. (2008). التحليل المالي. ط1، SME Financial، رام الله، فلسطين.

القعيبي، أحمد بن محمد، وأحمد، محمد سعد عبيد محمد. (2023). أثر تطبيق حوكمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية على الأداء المالي. المجلة العربية للإدارة. 13-1، (3)45،

برودي، مفروم، ومصيطفي، عبداللطيف. (2016). أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي: دراسة تجريبية على الشركات المشككة لمؤشركاك 40 من 2010 على 2014. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، -690، (2)9 721.

بهنساوي، صفوت ناجي. (1994). تشكيل مجلس إدارة شركة المساهمة. دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

خميس، أسر. (2023). أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المرتبط بالتغير المناخي "دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في البورصة المصرية". مجلة البحوث المالية والتجارية. 186-231، (4)24،

درويش، عدنان بن حيدر. (2007). حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة. اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان. شوشة، أمير. (2014). التحليل المالي - من النظريات العلمية إلى الممارسات التطبيقية. منشورات مكتبة المتنبي، الدمام، المملكة العربية السعودية.

عبد الرحيم، أسماء إبراهيم. (2019). دراسة الأثر التفاعلي بين آليات التحصين الإداري واستقلالية مجلس الإدارة على قيمة المنشأة: دراسة اختبارية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 335-393، (3)3

عطا، مسعود يونس عطوان. (2018). دور الحوكمة في استدامة الشركات وتحقيق رؤية المملكة 2030. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا. 1814-1877، (4)33،

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (2015). أنظمة التجارة والاقتصاد والاستثمار (نظام الشركات 1437). تم الاسترداد من <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/97fcbd84-fd17-700f1eac5/1> بتاريخ 2024/01/23.

هيئة السوق المالية. (2017). حوكمة الشركات. تم الاسترداد من https://cma.org.sa/Awareness/Publications/booklets/Booklet_13.pdf بتاريخ 2023/9/21.

وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2021). الحوكمة. مفهوما وأهدافها. تم الاسترداد من https://mep.gov.sa/ar/EconomicAffairs/EconomyBlog/Pages/Governance_concept_and_objectives.aspx بتاريخ 2023/9/21.

المراجع الأجنبية:

- Abeygunasekera, A. W. J. C., Weerasuriya, R. M. I. H., & Kehelwalatenna, S. (2021). Effect of attributes of audit committee on financial performance: The case of Sri Lanka. *Global Review of Accounting and Finance*, 12(1), 43-57.
- Adekunle, S. A., & Aghedo, E. M. (2014). Corporate governance and financial performance of selected quoted companies in Nigeria. *European Journal of Business and Management*, 6(9), 53-60.
- Al Lawati, H. M. A., & Hussainey, K. (2021). The impact of audit committee financial expertise on corporate financial decisions. *Corporate Ownership and Control*, 18(3), 348-359.
- Al-ahdal, W. M., & Hashim, H. A. (2022). Impact of audit committee characteristics and external audit quality on firm performance: evidence from India. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 22(2), 424-445.
- Albawwat, A. H., Almansour, A., & Alrawashedh, N. H. (2020). The effect of board of directors and audit committee characteristics on company performance in Jordan. *International Journal of Financial Research*, 11(6), 10-24.
- Alduais, F., Alsawalhah, J., & Almasria, N. A. (2023). Examining the impact of corporate governance on investors and investee companies: Evidence from Yemen. *Economies*, 11(1), 13.
- Al-Ghamdi, M., & Rhodes, M. (2015). Family ownership, corporate governance and performance: Evidence from Saudi Arabia. *International Journal of Economics and Finance*, 7(2), 78–89.
- Alhawamdeh, H., Abdel Muhsen Irsheid Alafeef, M., Abdel Mohsen Al-Afeef, M., Alkhalwaldeh, B. Y., Nawasra, M., Al_Rawashdeh, H. A. A., ... & Al-Eitan, G. N. (2024). The relationship between marketing capabilities and financial performance: the moderating role of customer relationship management in Jordanian SMES. *Cogent Business & Management*, 11(1), 2297458.
- Almajali, A. Y., Alamro, S. A., & Al-Soub, Y. Z. (2012). Factors affecting the financial performance of Jordanian insurance companies listed at Amman Stock Exchange. *Journal of Management research*, 4(2), 266289.
- Amba, S. M. (2014). Corporate governance and firms' financial performance. *Journal of Academic and Business Ethics*, 8(1), 1-11.
- Anton, A., Lorensa, S., Purnama, I., Eddy, P., & Andi, A. (2023). Net Profit Margin, Earnings per Share, Return on Asset, Debt Equity Ratio, and Current Ratio on Firm Value in Agricultural Sector Companies Listed on Indonesia Stock Exchange 2016-2021. *Journal of Applied Business and Technology*, 4(2), 155-167.
- Arslan, M., Zaman, R., Malik, R. K., & Mehmood, A. (2014). Impact of CEO duality and audit committee on firm performance: A study of oil & gas listed firms of Pakistan. *Research Journal of Finance and Accounting*, 5(17), 151-156.

- Ashraf, C. K. (2012). The relationship between working capital efficiency and profitability. *Journal of accounting and management*, 2(3).
- Azutoru, I. H. C., Obinne, U. G., & Chinelo, O. O. (2017). Effect of corporate governance mechanisms on financial performance of insurance companies in Nigeria. *Journal of Finance and Accounting*, 5(3), 93-103.
- Bajaher, M. S. (2019). Corporate governance and financial performance: An empirical study on cement companies listed in Saudi stock market. *Jerash for Research and Studies*, 20(2), 697-711.
- Batchimeg, B. (2017). Financial Performance Determinants of Organizations The Case of Mongolian Companies. *Journal of competitiveness*, 9(3), 22-33.
- Bazhair, A. H. (2022). Audit committee attributes and financial performance of Saudi non-financial listed firms. *Cogent Economics & Finance*, 10(1), 2127238.
- Ben Barka, H., & Legendre, F. (2017). Effect of the board of directors and the audit committee on firm performance: a panel data analysis. *Journal of Management & Governance*, 21, 737-755.
- Boshnak, H. A., Alsharif, M., & Alharthi, M. (2023). Corporate governance mechanisms and firm performance in Saudi Arabia before and during the COVID-19 outbreak. *Cogent Business & Management*, 10(1), 2195990.
- Boussenna, H. (2020). Board of Directors' Size and Firm Performance: Evidence from Non-Financial French Firms Listed on CAC 40. *Studies in Business and Economics*, 15(2) 46-61.
- Burca, A. M., & Batrinca, G. (2014). The determinants of financial performance in the Romanian insurance market. *International journal of academic research in accounting, finance and management sciences*, 4(1), 299-308.
- Darmadi, S. (2011). Board diversity and firm performance: The Indonesian evidence. *Corporate ownership and control Journal*, 9(1), 524-539.
- Dawood, M., ur Rehman, S., Majeed, U., & Idress, S. (2023). Contribution the Effect of Corporate Governance on Firm Performance in Pakistan. *Review of Education, Administration & Law*, 6(1), 51-62.
- Eluyela, D. F., Akintimehin, O. O., Okere, W., Ozordi, E., Osuma, G. O., Ilogho, S. O., & Oladipo, O. A. (2018). Board meeting frequency and firm performance: examining the nexus in Nigerian deposit money banks. *Heliyon*, 4(10).
- Esen, K. A. R. A., Erdur, D. A., & Karabiyik, L. (2015). Effects of corporate governance level on the financial performance of companies: A research on BIST corporate governance index (XKURY). *Ege Academic Review*, 15(2), 265-274.
- Fariha, R., Hossain, M. M., & Ghosh, R. (2022). Board characteristics, audit committee attributes and firm performance: empirical evidence from emerging economy. *Asian Journal of Accounting Research*, 7(1), 84-96.

- Ghasemi, M., & Ab Razak, N. H. (2016). Does the size of board of directors and executives affect firm performance in Malaysian listed firms?. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 6(6), 1-5.
- Hamdan, A. M., Al-Hayale, T., & Aboagela, E. M. (2012, August). The impact of audit committee characteristics on earnings management: additional evidence from Jordan. In *European Business Research Conference Proceedings*.
- Harris, M., & Raviv, A. (2005). Allocation of decision-making authority. *Review of Finance*, 9(3), 353-383.
- Hasan, A., Aly, D., & Hussainey, K. (2022). Corporate governance and financial reporting quality: a comparative study. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 22(6), 1308-1326.
- Hezabr, A. A., Qeshta, M. H., Al-Msni, F. M., Jawabreh, O., & Ali, B. J. (2023). Audit committee characteristics and firm performance: Evidence from the insurance sector in Oman. *International Journal of Advanced and Applied Sciences*, 10(5), 20-27.
- Htay, S. N. N. (2011). Corporate governance and risk management information disclosure in Malaysian listed banks: Panel data analysis. *International Review of Business Research Papers*, 7(4), 159-176.
- Hundal, S. (2013). Independence, expertise and experience of audit committees: Some aspects of Indian corporate sector. *American International Journal of Social Science*, 2(5).
- Jajuli, J., Sofi'i, I., & Haryadi, D. (2023). Moderation of non-performing financing on the effect of buying and selling financing on return on assets empirical study on Islamic banking in Indonesia in 2015-2020. *International Journal of Applied Finance and Business Studies*, 11(2), 231-238.
- Kanakriyah, R. (2021). The impact of board of directors' characteristics on firm performance: a case study in Jordan. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 8(3), 341-350.
- Kufo, A., & Shtembari, E. (2023). How board size and board independence affect insurance companies' performance. *European Journal of Interdisciplinary Studies*, 15(1), 68-80.
- Lai, P. F., & Choi, O. N. (2014). Corporate governance and financial performance of bank in Asian regions and recommendations. *Asian Journal of Finance and Accounting*, 6(2), 377-406.
- Le, T. H. T., & Le, T. X. H. (2023). Return On Invested Capital, Return on Investment, A Measure Of The Profitability Of Invested Capital, Research Evidence At Song Hong Garment Joint Stock Company.
- Lin, J. W., & Hwang, M. I. (2010). Audit quality, corporate governance, and earnings management: A meta-analysis. *International journal of auditing*, 14(1), 57-77.
- Maina, L. K., & Oluoch, O. (2018). Effect of corporate audit committee characteristics on financial performance of manufacturing firms in Kenya. *International Journal of Social Sciences and Information Technology*, 4(10), 648-701.

- Maraghni, I., & Nekhili, M. (2014). Audit committee diligence in French companies: a question of independence or competence?. *Accounting Auditing Control*, 20(2), 95-124.
- Mardessi, S. M. (2021). The effect of audit committee characteristics on financial reporting quality: The moderating role of audit quality in the Netherlands. *Corporate ownership and control*, 18(3), 19-30.
- Molla, M. S., Hasan, M. T., Miraz, M. H., Azim, M. T., & Hossain, M. K. (2021). The influence of directors' diversity and corporate sustainability practices on firm performance: Evidence from Malaysia. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 8(6), 201-212.
- Munandar, A., Fatimah, S., Cakranegara, P. A., Kunda, A., & Putri, P. A. N. (2023). Examining the Impact Managerial Ownership and Financial Performance on Dividend Policy. *Jurnal Ekonomi*, 12(01), 66-70.
- Mustapha, U. A., Rashid, N., Bala, H., & Musa, H. (2020). Corporate governance and financial performance of Nigeria listed banks. *Jour of Adv Research in Dynamical & Control Systems*, 12(1), 5-10.
- Ongore, V. O., & Kusa, G. B. (2013). Determinants of financial performance of commercial banks in Kenya. *International journal of economics and financial issues*, 3(1), 237-252.
- Oshim, J. C., & Igwe, A. O. (2024). Corporate Governance and Financial Performance of Listed Consumer Goods Firms in Nigeria. *International Journal of Business and Management Review*, 12(1), 96-115.
- Qadorah, A. A. M., & Fadzil, F. H. B. (2018). The effect of board independence and board meeting on firm performance: Evidence from Jordan. *Journal of Finance and Accounting*, 6(5), 105-109.
- Qeshta, M. H., Alsoud, G. F. A., Hezabr, A. A., Ali, B. J., & Oudat, M. S. (2021). Audit committee characteristics and firm performance: Evidence from the insurance sector in Bahrain. *Revista Geintec-Gestao Inovacao E Tecnologias*, 11(2), 1666-1680.
- Satryo, A. G., Rokhmania, N. A., & Diptyana, P. (2016). The influence of profitability ratio, market ratio, and solvency ratio on the share prices of companies listed on LQ 45 Index. *The Indonesian Accounting Review*, 6(1), 55-66.
- Securities and Exchange Commission. (1999). NASD Rulemaking: Order Approving Proposed Rule Change Amending the Audit Committee Requirements and Notice of Filing and Order Granting Accelerated Approval of Amendments Nos. 1 and 2 Thereto. SEC Release No. 34-42231; File No. SR-NASD-99-48. Government Printing Office, Washington, DC.
- Soelton, M., Ramli, Y., Anggraini, D., & Khosasi, D. (2020). Implementing Good Corporate Governance to Engage Corporate Social Responsibility in Financial Performance. *European Research Studies*, 23(1), 239-258.

Taljaard, C. C., Ward, M. J., & Muller, C. J. (2015). Board diversity and financial performance: A graphical time-series approach. *South African Journal of Economic and Management Sciences*, 18(3), 425-447.

The Financial Crisis Inquiry Commission. (2011). *Financial Crisis Inquiry Report*. DIANE Publishing. Retrieved from https://books.google.com.sa/books?id=QIKfTVrhNfMC&pg=PA352&redir_esc=y#v=onepage&q&f=false

Wibawaningsih, E. J., & Surbakti, L. P. (2020). Audit committee, financial condition, and firm performance: Empirical evidence from Indonesia. *Journal of Accounting and Finance Management*, 1(5), 242-249.

Yunos, R. M., Ahmad, S. A., & Sulaiman, N. (2014). The influence of internal governance mechanisms on accounting conservatism. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 164, 501-507.

Zhang, Y., Zhou, J., & Zhou, N. (2007). Audit committee quality, auditor independence, and internal control weaknesses. *Journal of accounting and public policy*, 26(3), 300-327

Zraiq, M. A. A. Z., & Fadzil, F. (2018). The impact of audit committee characteristics on firm performance: Evidence from Jordan. *Scholar Journal of Applied Sciences and Research*, 1(5), 39-42.